منزلة الصحابة في التراث النوازلي
(المعيار الجديد) نموذجا

د.محمد الحفظاوي

مُلَخّصُ البَحْث

موضوع المشاركة في الندوة عن منزلة الصحابة في التراث النوازلي المغربي، وذلك من خلال كتاب «المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب» للعلامة الفقيه المالكي الشيخ محمد المهدي الوزاني(ت1342هـ) وقد جعلته وفق التصميم الآتي:

- تعريف فقه النوازل وأهميته.
- التعريف بكتاب المعيار الجديد.
- بيان منزلة الصحابة من خلال الكتاب.

الباحث في سطور

الدكتور محمد الحفظاوي hafdawi@hotmail.com

من مواليد عام 1969 بمدينة أرفود إقليم الرشيدية.

- أستاذ الفقه وأصوله بصفة مؤقتة بمؤسسة ابن هلال للتعليم العتيق بأرفود.
- دكتوراه من جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، في موضوع «التطبيق المقاصدي في فقه الأموال من خلال كتاب المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب للعلامة المفتي المالكي الشيخ محمد المهدي الوزاني المالكي (ت1342هـ)».
- أسهم بمجموعة من الدراسات والمقالات في مجلات وجرائد عديدة.
- شارك في العديد من الندوات الوطنية.

من إنتاجه العلمي:

✍ فقه النوازل ومنزلة علماء تافيلالت في مصنفاته: المعيار الجديد للمهدي الوزاني نموذجا.

✍من مزايا المذهب المالكي.

✍ ابن جزي وكتابه القوانين الفقهية.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

وبعد، فإن شرط الخيرية[1] الأول أن ينتمي الإنسان وينتسب للأمة الإسلامية، فيكون مسلما حقا؛ يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ويستقيم على مقتضيات كلمة التوحيد. يقول الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ اُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَامُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُومِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُومِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَٰسِقُونَ﴾[2].

ولئن كان القرآن الكريم وضع الأسس الكبرى والقواعد العامة للخيرية، فإن السنة فصلت ذلك تفصيلا واضحا؛ فالنبيﷺ هو خير البشر وذلك ـ كما قال ـ: «إن الله خلق الخلق فجعلني من خيرهم من خير فرقهم، وخير الفريقين، ثم تخير القبائل فجعلني من خير قبيلة، ثم تخير البيوت فجعلني من خير بيوتهم، فأنا خيرهم نفسا، وخيرهم بيتا»[3]. فههنا انتساب لخير الأصول النسبية.

وخير العصور بعد عصر النبوة عصر الصحابة، فقد زكاهم الله تعالى ورضي عنهم في قوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُومِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾[4].

---

(1) الخيرية من الخير ضد الشر: وخاره على صاحبه فضله. رجل خير وامرأة خيرة، والجمع أخيار وخيار، والخيرات الفاضلة من كل شيء، ويراد معنى التفضيل بقول: فلان خير الناس. لسان العرب لابن منظور: خير. فالخيرية هي الأفضلية وعلو المنزلة وفق موازين الشرع بما يقرب إلى الله عز وجل.

(2) سورة آل عمران: الآية 110.

(3) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب فضل النبي ﷺ، الحديث رقم: 3607. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(4) سورة الفتح: الآية 18.

وقال رسول الله ﷺ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم - قال عمران: فلا أدري: أذكر بعد قوله قرنين أو ثلاثا - ثم إن بعدكم قوما يشهدون، ويخونون ولا يُؤتمنون، ويَنْذِرون ولا يفُون، ويظهر فيهم السّمن»[1]. وقال النبي ﷺ: «بعثت من خير قرون بني آدم قرنا فقرنا حتى كنت من القرن الذي كنت فيه»[2]. وهنا بيان لخير القرون.

إن المسلَّمتين السابقتين - خيرية النبي ﷺ وخيرية الصحابة الكرام - مدخل لقراءة تاريخنا الإسلامي بالطريقة الصحيحة، فالتاريخ علم ضروري في بناء الأمة، لأنه ذاكرتها التي من خلالها يتشكل حاضرها ومستقبلها. ومن أضاع تاريخه فقد أضاع هويته.

لذلك نجد هذا الموضوع - منزلة الصحابة وفضلهم - في مصنفات العقيدة، وفي ثنايا كتب الفقه ضمن مباحث العقيدة عند أهل السنة، وفي كتب الفتاوى والنوازل؛ يذكرون في ذلك فضل الصحابة وعدالتهم، والنهي عن تجريحهم والكف عما شجر بينهم. بما يفسر أن الموقف من الصحابة موقف عقدي أصيل في المذهبية الإسلامية.

ولأهمية التاريخ فقد تعرض تاريخ الأمة للتزييف والتشويه والإهمال بقصد طمس الهوية الحضارية لهذه الأمة من لدن الغرب وتيارات أخرى من داخل الأمة[3]. مما عرض ويعرض عددا من أبناء الأمة ونخبها للانجذاب لتلك الأفكار السلبية وغير الشرعية، مما يشوش على عقول الناس، ويشكك في مرجعية الأمة، ويهدد - بالتالي - استقرار المجتمع ووحدته.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل أصحاب النبي ﷺ، الحديث رقم: 3649.
(2) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، حديث رقم: 3557.
(3) ينظر مثلا: كتاب علماء الشيعة يقولون لمركز إحياء تراث آل البيت.

لذا جاء هذا العمل استجابة لدعوة فضيلة الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء ـ حفظه الله ـ، للمشاركة في الندوة العلمية الدولية التي يشرف على تنظيمها مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء، في موضوع: «الصحابة الكرام في التراث المغربي الأندلسي».

وهي استجابة ضمنية للقيام بالتكليف الشرعي بإعطاء أصولنا الشرعية ماتستحق من عناية وبيان؛ ولأجل المساهمة في تثبيت عقيدة أبناء الأمة، وتحصين ثقافتهم من التيارات والمذاهب المنحرفة في زماننا هذا. وقد سميت هذا العمل (موضوع المشاركة) بـ: **منزلة الصحابة وفضلهم في التراث النوازلي(المعيار الجديد المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب)** ـ نموذجا ـ للشيخ العلامة الفقيه محمد المهدي الوزاني أحد أعلام الغرب الإسلامي. قاصدا بذلك بيان مواقف بعض علماء الغرب الإسلامي مغاربة وأندلسيين، في الموضوع.

وجعلته وفق التصميم الآتي:

أ. تعريف فقه النوازل وبيان أهميته.

ب. تعريف كتاب المعيار الجديد والمصنف.

ج. منزلة الصحابة من خلال الكتاب.

وبالله التوفيق.

أولا ـ تعريف فقه النوازل وبيان أهميته:

بما أن الكتاب ينتسب لفقه النوازل؛ فسأبدأ بتعريف هذا العلم.

1) تعريف فقه النوازل:

يدور المفهوم اللغوي للنازلة حول المفاهيم اللغوية الآتية:

< **الحلولُ**: النوازل من النُّزول وهو الحُلول جاء في لسان العرب: «النزول وهو الحلولُ... قال الأخفش: هو من نزول الناس بعضهم على بعض، يقال ما وجدنا عندكم نزلا»[1]. وهذا المعنى اللغوي ينسجم مع البعد الواقعي لمفهوم النازلة. ومنها نزول وحلول الرحمة أو العذاب بقوم. يقال: «نَزَلَتْ عليهم الرحمة، نَزَل عليهم العذاب كِلاهما على المثل. نَزَل به الأَمرُ: حلّ»[2]. وقريب منه لفظ الوقوع الذي منه مصطلح الواقعة.

< **الوقوعُ**: قال ابن منظور: «الواقِعةُ: النازِلةُ من صُرُوف الدهرِ، والواقعةُ: اسم من أَسماء يوم القيامة. وقوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[3]، يعني القيامةَ. قال أبو إِسحق: يقال لكل آتٍ يُتَوَقَّعُ قد وَقَعَ الأَمْرُ، كقولك قد جاء الأَمرُ، قال: والواقِعةُ ههنا الساعةُ والقيامةُ»[4]. فوقع الأمر معناه نزل بالقوم وتحقّق حصوله في الواقع. ومثله الحدوث.

---

(1) لسان العرب، مادة نزل.

(2) نفسه.

(3) سورة الواقعة: الآية 2،1.

(4) لسان العرب: مادة وقع.

➢ **الحدوثُ**: قال ابن منظور: «حدث أمر أي وقع»[1]، وقال: «حَدَثانُ الدَّهر وحَوادِثُه: نُوَبُه، وما يَحْدُث منه، واحدُها حادِثٌ؛ وكذلك أَحْداثُه، واحِدُها حَدَثٌ. الأزهري: الحَدَثُ من أَحْداثِ الدَّهْرِ: شِبْهُ النازلة»[2]، فالحدوث والوقوع لفظان يحملان معنى حصول الشيء وتحققه.

المصيبة الشديدة: وللنازلة معنى المصيبة الشديدة والمهلكة. قال ابن **منظور**: «**والنازلة الشديدة تنزل بالقوم، وجمعها النوازل. والنازلة الشدة من شدائد الدهر تنزل بالناس**»[3]. **لذلك وردت ألفاظ مرادفة بهذا المعنى في اللسان وهي الحين، والقارعة، والفادحة، والكريهة، والنائبة.**

وتدور هذه المعاني اللغوية للنازلة حول معنيين رئيسيين: الوقوع، والشدة. وهذا ينسجم مع الدلالة الاصطلاحية للفظ «النازلة»؛ فبالمعنى الأول فمن طبيعة النازلة الوقوع الفعلي إذ ليست أمرا متوهما أو متوقعا بل هي واقع حاصل ومشاهد، ومن جهة المعنى الثاني فإن من الشدة وحال العسر حصول الوقائع الجديدة العارية عن حكم الشرع، فالمكلف في حال من العسر والشدة والحرج مالم يعرف الحكم الشرعي للنازلة، والمجتهد المتعين في حقه الاجتهاد في حال من الكلفة والمشقة مالم يبرئ ذمته بإصدار الفتوى في النازلة المعروضة عليه.

❁المعنى الاصطلاحي للنازلة:

لذلك اعتمد العلماء على هذه المعاني اللغوية فكانت تعاريفهم للنازلة كالآتي:

---

(1) لسان العرب: مادة حدث.
(2) نفسه.
(3) نفسه مادة: نزل.

× استعمـال النازلة بمفهوم الحادثة والواقعة المستجدة، إذ مـمـا يميز النوازل كونها أحداثا حيَّة عاشها الناس وليست افتراضات لم تقع. ومن ثم فهـي مـصطبغة بالـصبغة المحلية، ومتأثرة بالمؤثرات الوقتية، وهذا المفهوم اسـتعمله الفقهـاء في مـصنفاتهم مثـل قول الشافعي: «فليست تنزل بأحد من أهل ديـن الله نازلـة، إلا وفي كتـاب الله الـدليل على سبيل الهدى فيها»[1].

× استعمـال النازلة بمفهوم المشكلة التي تفتقر إلى حل، وتستدعي جوابا شافيا مـن الشدة الحاصلة للمكلف: فتعرف بكونها الحوادث والوقائع اليومية التي تنزل بالناس، فيتجهون إلى الفقهاء للبحث عن الحلول الشرعية لها. فتكون بمعنى «الأمـر والخطـب العظيم الشديد الذي ينزل بالناس فيحتـاجون لرفعـه عـنهم أن يبـين الحكـم الـشرعي فيه»[2]. وهذا مـا يفهم من قول ابن قيم: «إذا نزلت بالعامي **نازلة** وهو في مكان لا يجـد من يسأله عن حكمها»[3].

وهذا المعنى هو الذي قصده الشاطبي بقوله: «لا بد ... من أخـذ الـدليل عـلى وفـق الواقع بالنسبة إلى كل **نازلة**»[4]. وقـال القـرطبي «وقـد أعـطى النبيﷺ مـائــة نــاقة في **نازلة** سهل ابن أبي حـثـمة إطفاء للثائرة»[5]. أي ودى الصـحابي الذي قتلـه اليهـود في خيبر عندمـا لم يعرف قاتله من إبل الصدقة، لأن الرسول د كره أن يبطل دمه.

---

(1) الرسالة للإمـام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة204هـ، تحقيق أحمد محمـد شـاكر:20. دار الفكـر، طبعة:1309هـ.

(2) المدخل إلى فقه النوازل للدكتور عبد الناصر موسى أبو البصل، مشاركة في ندوة النوازل الفقهية وأثرهـا في الإجتهاد والفتوى بجامعة الحسن الثاني عين الشق، المغرب. (ص:3).

(3) إعلام الموقعين(4/ 460).

(4) الموافقات(3/ 53).

(5) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي(8/ 186).

❁ تعريف فقه النوازل:

فقه النوازل فرع من الاجتهاد العام، إذ يتوقف على حصول النوازل ووضع الأسئلة لبيان الحكم الشرعي لها، **وفقه النوازل بما هو اجتهاد للوصول إلى الحكم الشرعي في النوازل الوقتية وإعلام المستفتي به**، يتميز بواقعيته لارتباطه بوقوع الحوادث وتحققها في الزمان والمكان. وهذه المواكبة للواقع تجعل فقه النوازل يتعرض للنظر في موضوعات لم تطرق من قبل، ولم يرد فيها عن السلف قول؛ فهي مستجدات من هذا العصر المتميز بالتعقيد والتطور والتشابك.

2) بيان أهميته:

يعتبر علم النوازل من أعظم العلوم الشرعية، وأجودها، وأنفعها. وإذا كان أعظم دليل على فضيلة الشيء النظر إلى ثمرته، فإن من نظر في ثمرة الفقه وعلم نوازله علم أنه أفضل العلوم. ذلك أن الفقه هو العلم المطلوب من المكلف معرفته والسعي إليه، لتحقيق ثمرته في الوجود وهي العبودية لله تعالى.

إن علم النوازل ثمرة لقناعة العلماء بأن لكل واقعة تنزل بالناس حكما في شرع الله، قال الجويني: «والرأي المبتوت المقطوع به عندنا أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى. متلقّى من قاعدة الشرع»[1].

وقال الشافعي: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها. قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۞ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[2]، وقال:

---

(1) البرهان للجويني: (2/ 485).

(2) سورة إبراهيم: الآية 1.

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[2]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحاً مِّنَ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَاٱلْكِتَٰبُ وَلاَ ٱلإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[3]»[4]. وفي هذا المعنى قال الشاطبي: «الوقائع في الوجود لا تنحصر، فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره، فلا بد من حدوث وقائع لا تكون منصوصا على حكمها ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد، وعند ذلك فإما أن يترك الناس فيها مع أهوائهم أو ينظر فيها بغير اجتهاد شرعي، وهو أيضا اتباع للهوى وذلك كله فساد فلا يكون بد من التوقف لا إلى غاية، وهو معنى تعطيل التكليف لزوما وهو مؤد إلى تكليف ما لا يطاق، فإذن لا بد من الاجتهاد في كل زمان لأن الوقائع المفروضة لا تختص بزمان دون زمان»[5]. وقال ابن رشد الجد: «فلا نازلة إلا والحكم فيها قائم من القرآن، إما بنص، وإما بدليل، علمه من علمه وجهله من جهله»[6].

لذلك: «لعبت الفتوى دورا هاما في استكناه المقاصد الشرعية، واستيعاب مشاكل المجتمعات الإسلامية والتكيف معها»[7].

(1) سورة النحل: الآية 44.
(2) سورة النحل: الآية 89.
(3) سورة الشورى: الآية 49.
(4) الرسالة للشافعي(ص20).
(5) الموافقات(4/ 62).
(6) مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد(1/ 681).
(7) النوازل الفقهية والمجتمع لمحمد فتحة:(78).

ثانيا ـ تعريف كتاب المعيار الجديد والمؤلف:

1) تعريف الكتاب:

❁ أولا: اسمه ووصفه ومعلوماته:

سمَّى المهدي الوزاني كتابه هذا بـ «**المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب**»، فنص عليه في قوله: «وقد كنت قبل هذا ألفت كتابا جمعت فيه مالدي من الفوائد والطرر، ونسقت فيه ماحضرني من النصوص والتقاييد الغرر، وأتيت فيه بجل ما يحتاج إليه من النوازل الوقتية، وما لابد منه من الأحكام والفروع الفقهية، وسميته: «**المنح السامية في النوازل الفقهية**».

ثم بعد سنين اجتمعت لدي نوازل أخرى ضمنتها هذا الكتاب المسمى بـ «**المعيار الجديد الجامع المعرب، عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب**»[1]. وبهذا يظهر ثبوت الكتاب لمصنفه.

وقد ذكره ناسخه بهذا الاسم أيضا؛ جاء في آخر الكتاب في الجزء الثاني عشر منه: «وكتبه أفقر الورى إلى رحمة ربه، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجاي الغلام لطف الله به. وكان الفراغ من طبع فهارس هذا الكتاب المنيف، المسمى بـ(**المعيار الجديد الجامع المعرب، عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب** (تأليف علامة الزمان، وفريد الدهر والأوان، خاتمة المحققين، وتاج المدققين، المفتي بفاس، سيدي المهدي الوزاني الحسني العمراني حفظه الله من الباس، وأدام النفع به لجميع الناس، تحت ظل سلطان السلاطين محيي العلوم، والقامع لكل باغ ظلوم، أبي الفضائل والفواضل، مولانا عبدالحفيظ حفظه الله بهذا الدين، ووالى به آلاءه الوافية على المسلمين، ووفر عساكره

---

(1) المعيار الجديد: (1/ 13-14).

وجنوده، وبكت عدوه وحسوده، آمين آمين»[1]. لكن أثبت له المحقق اسما آخر هو: «**النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى**»، لا أدري هل هو من وضعه، أم من وضع المصنف.

وقد صدر الكتاب في عهد الدولة العلوية، وفي ظل أحد ملوكها، السلطان المولى عبد الحفيظ، الذي طبعت في وقته وعلى نفقته كثير من المؤلفات العلمية القيمة في العلوم الإسلامية وغيرها[2].

والكتاب مجموع في أحد عشر جزءا في طبعته الحجرية، حيث إنه طبع أول مرة بفاس طبعة حجرية بتاريخ 28 شوال عام1328هـ، وتوجد نسخ من الطبعة الحجرية بمكتبات وطنية؛ كالخزانة الملكية بالرباط، والمكتبة العامة قسم المطبوعات، وبخزانة القرويين. ثم عملت وزارة الأوقاف على إعادة طبعه بعد ماقام الأستاذ الفاضل عمر ابن عباد «بتحقيقه»، وذلك في اثني عشر جزءاً، وكان طبعه مابين:

(1417هـ-1996م)، و (1421هـ-2000م). وقد جمع فيه مصنفه فتاوى كثيرة في قضايا فقهية جزئية متنوعة.

❁ ثانيا :أسلوب المصنف في عرض نوازله

بادر المصنف إلى تأليف هذا الكتاب، فجمع فيه جملة وافرة من أجوبة المتأخرين، مستوفيا فيه ما استحسنه من كلام المحققين منهم الراسخين، سالكا فيه أحسن الترتيب، تبعا لصاحب المختصر في نسقه العجيب، وعمدته ما يكثر ترداده بين أيدي الحكام، ويشكل على بعض من يتعاطى الفصل بين الأنام، مذيلا بعض الأجوبة بما

(1) المعيار الجديد(12/ 673).

(2) نفسه(12/ 675)، وينظر المنح السامية(1/ 87).

يكون لها كالشرح والتتميم، لئلا يسرع بعض القاصرين بنقد أو توهيم، وبنظائر تكمل بها الفائدة، وإن كانت عن الترجمة زائدة[1].

فالنازلة تنقسم عنده إلى جزئين، الأول عبارة عن سؤال يتضمن عناصر النازلة وحيثياتها ومكان وتاريخ إنشائها أحيانا. وفي الشطر الثاني جواب الفقيه النوازلي، يورد فيه رأيه مبنيا إما على القرآن والسنة أو على أقوال شيوخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي مع ذكر مصادرها في الغالب أو مبنيا عليهما معا. ويصحب ذلك أحيانا رأي بعض المعاصرين من الفقهاء في نفس النازلة، أو تتم الإحالة على نازلة مشابهة تم القياس عليها، ويختم ذلك باسم الفقيه المستفتى ويذيل أحيانا بتاريخ إنشائها.

ويأتي التعبير عن النازلة ـ غالبا ـ بقول المؤلف: سئل ـ ويذكر اسم النوازلي ـ ثم يعرض جوابه بقوله:فأجاب: الحمد لله...ويشير النوازلي إلى نفسه بقوله في بداية النازلة «وسئلت عن»، أو في آخرها بقوله: «وكتبه فلان مع الدعاء لنفسه». مثل «وكتبه المهدي لطف الله به. والله تعالى أعلم»[2].

وكثيرا ما يعقب المصنف على النقول التي يسردها، لتقرير الحكم الشرعي بقوله: «فظهر بهذه النقول أن...» أو «فهذه النقول دالة على...» كما قال ـ بعد سرد نقول ـ في حكم من أحدث في بنائه ما يفضي إلى الاطلاع على بيوت الجيران من غرفة وغيرها بقوله: «فظهر بهذه النقول أن فتح كوة واحدة من الضرر، فكيف بذلك العدد الكثير الذي لايغتفر بحال، والعلم لله الكبير المتعال، وكتبه المهدي لطف الله به»[3].

---

(1) هذه العبارات مقتبسة من كلام المصنف: المعيار الجديد:(1/ 13).

(2) النوازل الجديدة الكبرى:(3/ 555).

(3) المعيار الجديد:(7/ 148).

وقد لايذكر نص السؤال بل يكتفي بفهمه من الجواب، كما عبر في مواضع كثيرة منها: «وسئلت عن نازلة تظهر من الجواب»[1].

ويفصل الكلام في بعض المسائل الفقهية ويحقق قضاياها في عدد من الأوراق يسميها رسالة كما في «رسالة النصر لكراهة القبض، والاحتجاج على من نازع فيها في صلاة الفرض»[2]. ويذيلها بتعليقات لفقهاء يوافقونه فيما ذهب إليه ويثنون عليه.

وفي بعض النوازل يوجز النوازلي جوابه، فيكتفي بذكر الحكم الشرعي بدون تفصيل ولا استدلال، كقول المصنف: «وسئل أيضا ـ يقصد ابن هلال ـ عمن له زرع بدرعة وآخر بسجلماسة أرادا أن يتعاوضا ويأخذ كل منهما زرع الآخر الذي في غير بلده؟ فأجاب: الحمد لله، لا يجوز ذلك»[3].

وقد يأتي بالنازلة لاصلة لها بالباب، كما في نوازل الجنائز، حيث أورد نوازل عن حكم خروج المرأة لزيارة الصالحين الأحياء أو لزيارة العلماء لطلب العلم[4]، وكما أتى بفوائد عن آداب معلم الصبيان في باب الإجارة والكراء[5]..

ويأتي بالنازلة وجوابها من مجهول بعبارة ووقع السؤال عن... والجواب بهذا...ثم يرد على الجواب منتقدا ومصوبا ومفندا كما في نازلة الزينة في باب نوازل الشفعة[6]. وغالب النوازل أتت بتعبير وسئل عن ـ ثم يذكر خلاصة السؤال ـ.

---

(1) المعيار الجديد (5/ 345).

(2) نفسه (1/ 280).

(3) نفسه (2/ 92).

(4) نفسه (2/ 36).

(5) نفسه (8/ 224).

(6) نفسه (7/ 488).

وقد يذكر سؤال السائل وقد يكتفي بالجواب مشيرا إلى ذلك بقوله «وسئلت عن نازلة تظهر من الجواب»، «وسئل ـ ويذكر اسم النوازلي ـ عما يظهر من جوابه».

❁ ثالثا: دواعي التأليف ومقاصده

في بيانه لدواعي التأليف قال الشيخ المهدي الوزاني: «فإن العلم أفضل ما تستعمل فيه عوامل الأفكار، وأنفس ما تنبعث إليه نفوس أهل الدراية، لأنه العلم بالأحكام المنوطة بأفعال العباد، والمبين للمعيار الشرعي الذي يترتب بحسبه الجزاء في الميعاد.

ولما كان أفضله هو النوع الذي يدور عليه القضاء والفتيا، إذ به يتوصل المرء في الدارين إلى كل مرتبة عليا، وهو المنهج القويم الذي تستبصر به الحكام، والقسطاس المستقيم الذي يفزع إليه لإقامة الأحكام، وهو عمدة الدين، وحافظ نظام المسلمين، وورد في الكتاب والسنة من الترغيب فيه ما يحمل العاقل على أن يتبع طريقه ويقتفيه، بادرت إلى تأليف هذا الكتاب ووضعه فيه، فجمعت فيه جملة وافرة من أجوبة المتأخرين، مستوفيا فيه ما استحسنته من كلام المحققين منهم الراسخين، سالكا فيه أحسن الترتيب، تبعا لصاحب المختصر في نسقه العجيب، وعمدته ما يكثر ترداده بين أيدي الكرام، ويشكل على بعض من يتعاطى الفصل بين الأنام، مذيلا بعض الأجوبة بما يكون لها كالشرح والتتميم، لئلا يسرع بعض القاصرين بنقد أو توهيم، وبنظائر تكمل بها الفائدة، وإن كانت عن الترجمة زائدة، وإني مع ذلك معترف بالعجز والقصور، اعترافا واضحا بين الظهور.

وقد كنت قبل هذا ألفت كتابا جمعت فيه مالدي من الفوائد والطرر، ونسقت فيه ما حضرني من النصوص والتقاييد الغرر، وأتيت فيه بجل ما يحتاج إليه من النوازل الوقتية، وما لابد منه من الأحكام والفروع الفقهية، وسميته: «المنح السامية في النوازل الفقهية».

ثم بعد سنين اجتمعت لدي نوازل أخرى ضمنتها هذا الكتاب المسمى بـ «**المعيار الجديد الجامع المعرب، عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب**»، راجيا بتأليفه الثواب العظيم والأجر الجزيل من رب الأرباب، فهو الكريم الذي لا يخيب من سعاه، ولا يرد قاصدا أمله ورجاه، مقتصرا فيه على القدر المفيد مما لم يكن في الكتاب الأول تقرر، وتاركا الكلام فيه على ماقررته في ذلك الكتاب، خشية السآمة من المكرر، إلا أن أذكره على سبيل التبعية والاستشهاد، أو للتنبيه على ما وقع فيه من غلط أو نقد أو إيراد، راجيا منه تعالى إكماله، ومتمنيا تسديده وإفضاله، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير، وهو حسبي ونعم الوكيل»[1].

فمن خلال هذا النص المفصل، حدد المؤلف دوافع التأليف في الدافع العلمي، والدافع الأخروي، والدافع الحضاري، والدافع الشرعي:

- فأما **الدافع العلمي**؛ فقد ذكرأن الفقه أفضل ما تستعمل فيه عوامل الأفكار، وأنفس ماتنبعث إليه نفوس أهل الدراية، لأنه العلم بالأحكام المنوطة بأفعال العباد، والمبين للمعيار الشرعي الذي يترتب بحسبه الجزاء في الميعاد، فالاشتغال به من أجل بيان شرع الله لعباده وتعليمهم ما يلزمهم معرفته بما يحقق عبوديتهم وحقيقة خلافتهم، كما أن تدوين مسائل هذا العلم مما يثري المكتبة الاسلامية ويقدم للأجيال تراث السابقين، لتضل الصلة العلمية قائمة بين الخلف والسلف.

وهذه الفوائد دليل كبير على عظمة هذا العلم، ودافع قوي للعناية والاشتغال به؛ فقد قال ابن الجوزي: «أعظم دليل على فضيلة الشيء النظر إلى ثمرته. ومن تأمل ثمرة الفقه علم أنه أفضل العلوم»[2]. قال الشاعر:

---

(1) المعيار الجديد: (1/ 13، 14).

(2) صيد الخاطر (ص125).

والعمــر عــن تحـصيـــل كل علــم يقــصـــر فابــدأ منـــه بــالأهـــم
وذلـــك الفقـــه فإنـــــــــــه مــــا لا غنـــى في كل حـــال عنـــه

➢ **والدافع الأخروي** يظهر في كون العلم عامة وهذا العلم خاصة، ممـا به يتوصل المرء في الدارين إلى كل مرتبة عليا. قال رحمه الله في مقدمة كتابه «تحفة أكياس الناس بشرح عمليات فاس»: «فإن العلم من أجل مايفشى ويدخر، ومن أعظم عمل حقه أن يقدم ولا يؤخر، ولاس يما مايتعلق منه بالأحكام، التي يمتاز بها الحلال من الحرام»[1]، ودليل هذا القول من الكتاب العزيز قوله سبحانه: ﴿يَرْفَعِ اِ۬للَّهُ اُ۬لذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَالذِينَ أُوتُواْ اُ۬لْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[2]، فهذه الرفعة في الدنيا والآخرة سببها الانتساب للعلم، فكان الاعتناء به لأجل تحصيل تلك الرفعة. قال المصنف في سبب تأليفه لهذا الكتاب: «راجيا بتأليفه الثواب العظيم والأجر الجزيل من رب الأرباب، فهو الكريم الذي لايخيب من سعاه، ولايرد قاصدا أمله ورجاه»[3].

➢ **والدافع الحضاري** المتعلق بالحفاظ على نظام الأمة، إذ علم الفقه ونوازله عمدة الدين، وحافظ نظام المسلمين لما فيه من إقامة أحكام الدين التي بها قيام نظام المسلمين ودوام مصالحهم ومصالح الناس أجمعين.

➢ **ودافع التكليف الشرعي**، لما ورد في الكتاب والسنة من ا لترغيب فيه مما يحمل العاقل على أن يتبع طريق هذا العلم الشريف ويقتفيه، إذ لا مفر للمسلم من العلم الشرعي تعلما وتعليما لتبرأ ذمته، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اَ۬لْمُومِنُونَ

(1) تحفة أكياس الناس بشرح عمليات فاس (ص39).
(2) سورة المجادلة: الآية 11.
(3) المعيار الجديد (1/ 13- 14).

لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾[1].

2) تعريف المؤلف:

❁ أولا: اسمه

هو أبو عيسى المهدي بن محمد بن محمد بن الخضر العمراني نسبا الوزاني أصلا الفاسي داراً. فهو ينتسب إلى الشرفاء العمرانيين بقبائل غمارة بشمال المغرب، وهم فرع من الشرفاء الإدريسيين، أحفاد المولى إدريس بن عبد الله مؤسس الدولة الادريسية بالمغرب في القرن الثاني للهجرة(172هـ)[2].

❁ ثانيا: زمان ولادته ووفاته

تجمع المصادر التي ترجمت للمهدي أن سنة ولادته هي عام 1266هـ/ 1850م، بوزان وتوفي سنة 1342هـ/ 1923م، ودفن بالقباب بفاس[3].

---

(1) سورة التوبة: الآية 122.

(2) ينظر الأعلام لخير الدين الزركلي(7/ 114)، وشجرة النور الزكية للشيخ محمد بن محمد مخلوف(ص435ـ 436)، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي(4/ 379)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة(13/ 32)، وموسوعة أعلام المغرب للدكتور محمد حجي(8/ 2935،2936)، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع لعبد السلام ابن عبد القادر ابن سودة (2/ 435).

(3) ينظر الأعلام للزركلي(7/ 114)، وشجرة النور الزكية(436)، والفكر السامي(4/ 379)، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني(2/ 1113)، وموسوعة أعلام المغرب للدكتور محمد حجي(8/ 2936). ومعجم المؤلفين(13/ 32).

وهكذا فقد «امتدت حياة المؤلف ما بين1266هـ ـ 1342هـ/ 1850م ـ 1923م. وقد تميزت هذه المرحلة بدخول المغرب في دوامة الصراع الحضاري المصيري ضد القوى الاستعمارية، وقد انتهت الحلقة الأولى من هذا الصراع، مع مطلع القرن العشرين، إلى نتيجة خطيرة لم يعرفها المغرب منذ قرون، انتهت باحتلاله من قبل فرنسا، التي فرضت عليه حمايتها منفردة»[1]، وكان لذلك الوضع انعكاسات متعددة وفي كل المجالات، خاصة المجال المالي الاقتصادي الذي قال عنه الأستاذ محمد المنوني «إن الحضارة المغربية في هذه الفترة وقبلها من بدايات القرن19، بدأت مدنية أوروبا الحديثة تفد إليها عن طريق منسوجاتها الآلية، ومصنوعاتها المغرية».

فقد عاش ـ رحمه الله ـ حقبة صعبة من تاريخ المغرب، قبيل الحماية وأثناءها. حيث «احتلت الدعوة إلى تحديث الدولة حيزا هاما في الخطابات الرسمية والشعبية على حد سواء في مغرب النصف الثاني من القرن 19. ولعل من أسباب تلك الدعوة ما تعلق بأوضاع المغرب الداخلية، كانتشار المجاعات والأوبئة والزيادة في النمو الديموغرافي، وتراجع الحياة الاقتصادية عموما، والتي عانت من غياب مصادر تقليدية أصيلة كأموال الغنيمة والفيء ومال الصلح وذلك نتيجة غياب الجهاد.

بالإضافة إلى انعدام بنى اقتصادية تحتية تضمن الاستمرار الطبيعي والاستقرار الاقتصادي، الشيء الذي فرض على المغرب ضرورة مراجعة تقنياته ووسائله، في الاقتصاد والسياسة والثقافة.

ومن الأسباب أيضا، ما تعلق بالضغوطات الأجنبية، وتطور نظام الغزو الأوروبي بأساليبه ووسائله، والانتفاض على التقنيات العتيقة، والأساليب المتخلفة المستغلة في قطاعات الدولة المختلفة.

---

(1) قضايا تاريخية واجتماعية في المغرب الحديث والمعاصر من خلال كتاب«المعيار الجديد»للمهدي الوزاني» للطالب أحمد طالبي(1/ 40).

إضافة إلى هذه الأسباب، تجدر الإشارة إلى دعوات العلماء المتعالية للدولة بالاهتمام بمجال الاقتصاد، باعتباره عنصرا من عناصر القوة، وأصلا من أصول الاستعداد في إطار نظام الدفاع، والمواجهة الحضارية التي تعين على المغرب أن يخوض غمارها دفاعا عن ثقافته وهويته الحضارية»[1].

كما تميزت حياة المهدي الوزاني سياسيا بكونه عاش في «ظل ستة من سلاطين الأسرة العلوية، أربعة منهم قبل الحماية وهم الملوك: عبد الرحمن بن هشام (1238هـ ـ 1276هـ) ومحمد بن عبد الرحمن (1276هـ ـ 1290هـ) والحسن الأول (1290هـ/ 1311هـ) وعبد العزيز(1311هـ/ 1325هـ)، واثنان بعد الحماية هما الملكان: عبد الحفيظ(1325هـ/ 1330هـ) وأخوه يوسف (1330هـ/ 1346هـ)»[2].

⊛ **ثالثا: ثقافته**

كان الشيخ محمد المهدي الوزاني من أشهر علماء فاس، بل عُد مفتي فاس وفقيهها المالكي في عصره.

وبما أن لكل نتيجة مقدمة ولكل سبب مسبب، فبلوغه هذا المقام بعد توفيق الله تعالى، يرجع إلى نشأته في بيئة علمية، ووسط معروف بالشرف والفضل، والتقى والنبل. فأبوه كان فقيها مقرئا وهو أول شيوخه الذين تلقى عنهم العلم. ثم أقبل على مجالس العلم طالبا مجدا، وانتقل من وزان مسقط رأسه إلى فاس حيث جامعة القرويين التي تلقى من شيوخها علوما كثيرة؛ كالحديث والفقه وأصول الفقه والتفسير واللغة والأدب. ونهل من الكتب العلمية والأمهات الشيء الكثير مثل:

---

(1) قضايا تاريخية واجتماعية في المغرب الحديث والمعاصر من خلال كتاب«المعيار الجديد» للمهدي الوزاني» (1/ 96- 97).

(2) رسالة أبي عيسى محمد المهدي الوزاني حياته وآثاره وآراؤه:(ص10).

الموطأ للإمام مالك، والشفا للقاضي عياض، والشمائل المحمدية للترمذي، و الجامع الصحيح للبخاري ومسلم، ومختصر خليل، وألفية بن مالك وغيرها. إلى أن أصبح له شأن بين العلماء، فتصدر للتدريس في جامعة القرويين، وأقبل على درسه الجم الغفير من طلبة العلم، فطار صيته في كل الأرجاء، وقصده الطالبون لأحكام الشرع مستفتون في نوازلهم، تلك النوازل التي قيدها لتظل محفوظة للأجيال من بعده، كما قال: «كنت زمن تعاطي للفتوى إذا أجبت عن مسألة قيدتها، فلما اجتمع عندي ما يسر الناظر منها، بادرت إليها فجمعتها»[1] .

ويحسن هنا ذكر بعض شهادات معاصريه وتلامذته ومترجمين لحياته:

- قال فيه **الزركلي**: «محمد المهدي بن محمد بن محمد بن خضر بن قاسم العمراني الوزاني الفاسي، أبو عيسى، مفتي فاس وفقيهها في عصره، من المالكية. أصله من قبيلة «مصمودة» من جبال غمارة، ونسبته إلى عمران بن يزيد بن صفوان جد العمرانيين الذين في غمارة. مولده بوزان ووفاته بفاس»[2].

فعده مفتي فاس وفقيهها في عصره، وربما في هذا إشارة لتفرده في زمانه. وهذا ما أكده **محمد بن محمد مخلوف** بقوله في حقه: «شيخنا أبو عبد الله محمد المهدي بن محمد ابن خضر الحسني الوزاني الفاسي مفتيها العلامة وفقيهها الفهامة أستاذ الأساتذة وخاتمة العلماء المحققين الجهابذة صاحب التآليف المفيدة والرسائل العديدة العمدة الفاضل العارف بمدارك الأحكام والنوازل ومسائل المذهب والمنقول والمعقول. أخذ عن أعلام ... له تآليف كثيرة أبان فيها عن كثرة الاطلاع ورزق في غالبها القبول ... كان مفتيا مقصودا في المهمات من سائر الجهات وتوفي عن سن عال في المحرم

---

(1) المنح السامية لأبي عبد الله محمد المهدي الوزاني(1/ 11).
(2) الأعلام للزركلي(7/ 114).

سنة1342هـ»[1]. وفي قولـه: «خاتـمة العلمـاء المحققـين الجهابـذة»، دلالـة عـلى أن الوزاني كان آخر علمـاء المذهب المحققين بالمغرب. وهـذا مـمـا يؤسـف لـه، ولكـن الرجاء في الله كبير أن يعوض الأمة المغربية من أولئك خلفا لا يقل شأنا ورسوخا.

➢ وقال عنه **عبد السلام بن عبـد القـادر ابـن سـودة**: «وفي الـساعة الحاديـة عـشرة والنصف من ليلة الأربعاء تاسع وعشرين محرم توفي المهدي بن محمد الوزاني الحسني، خاتمة الفقهاء بالديار المغربية، وآخر من أتقن هذا الفن، المشارك المطلع الكثير التلامـذة الـشيخ الإمـام، لـه عـدة تـآليف كلهـا تـدل عـلى اطلاعـه ومقدرتـه، منهـا النـوازل الكبرى»[2].

فالمهدي الوزاني هو أحد أعلام الفكر الإسلامي بـالمغرب الحـديث، وأحـد شـيوخ الفقه المـالكي المتفردين في زمـانهم بجمع أصوله وفروعه، وخاتمة العلمـاء النـوازليين في الغرب الإسلامي، ومفتي الديار المغربية في نهاية القرن التاسع عـشر وبدايـة القـرن العشرين الميلادي.

❁ رابعا: الآثـار العلمية للمصنف

أ. شيوخه:

لقد اقتضت سنة الله في الحياة أن يكون العلم بالتعلم، وبالتالي فلا أحد يولـد عالمـا، كمـا قال الشاعر:

«تعلَّمْ فلَيسَ المرءُ يولَدُ عالمـا *** وليسَ أخُو علْمٍ كَمنْ هُو جاهلُ»

---

(1) شجرة النور الزكية (ص435، 436).

(2) إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع: (2/ 435).

لذلك كانت بداية المصنف تعلُّما من علماء زمانه، فقد درس المهدي الوزاني على ثلة من المشايخ، وتلقَّى على أيديهم مختلف العلوم الشرعية واللغوية، فتخرج فقيها أصوليا، ونوازليا مفتيا، وهذه بعض أسماء هؤلاء الشيوخ[1]:

1. والده الفقيه أبو عبد الله محمد بن الخضر العمراني الوزاني(ت1276هـ). قرأ عليه القرآن وختم عليه ختمتين.
2. أبو عبد الله بن المدني كنون(1240 ـ 1302هـ/ 1825 ـ 1885م)[2]. أخذ عنه الفقه والتوحيد وأجازه[3].
3. الفقيه النوازلي أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن حمو.
4. أحمد بن حسون العمراني.
5. الشيخ محمد الطاهر النيفر من تونس.
6. الشيخ محمد مصطفى الملقب بماء العينين الشنكيطي وقد أجازه[4].
7. محمد بن عبد الرحمن الفلالي[5]، أخذ عنه الفقه.
8. صالح بن المعطي التادلي الفاسي.

---

(1) ينظر فهرسة المهدي الوزاني المشار إليها في مؤلفاته. وقد حققها الطالب عبد الواحد الجيدي، في رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية بالرباط: 1994م ـ 1995م، وهي مسجلة بخزانتها تحت رقم: ت ـ 2.1229.

(2) كان نموذجا للفقيه العلامة في نهاية القرن التاسع عشر بشهادة أعلام كصاحب سلوة الأنفاس، والحجوي الثعالبي. النوازل الجديدة الكبرى(6/ 472).

(3) إذ ذكره بعبارة شيخنا في نوازله الكبرى(6/ 472).

(4) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية(ص435).

(5) نفسه(ص435).

9. الشيخ أبو العباس أحمد بن الطالب بن سودة قاضي الجماعة بمكناس[1].
10. الشيخ جعفر بن ادريس الكتاني الحسني[2].
11. الشيخ عبد الله بن ادريس الحسني الشهير بالبقراوي[3].
12. مولاي محمد العلوي قاضي الجماعة بفاس.
13. محمد بن عبد الرحمن الشريف العلوي، أخذ عنه الفقه.
14. الشريف محمد القادري الحسني قرأ عليه كتاب جمع الجوامع للسيوطي وأجازه.
15. أبوعبد الله محمد المقري.
16. عمر بن الطالب بن سودة.
17. عبد الهادي بن أحمد الصقلي الحسني قاضي الجماعة بفاس.
18. الطيب بن كيران.

ب. تلاميذه:

من عادة العلماء أنهم يحملون ما تعلموا من المعارف والعلوم إلى طلبة العلم راغبين في الأجر والثواب، ومؤدين لأمانة التبليغ كما أمر بها الشرع الحنيف، وهكذا سار شيخنا على نفس النهج، عاملا على نشر ما أُوتي من علم في أوساط طلبته الذين لا يعدون كثرة، ونذكر هنا بعضهم[4]:

---

(1) النوازل الجديدة الكبرى(1/ 300).
(2) موسوعة أعلام المغرب(8/ 2936).
(3) النوازل الجديدة الكبرى(1/ 300).
(4) ينظر: إتحاف ذوي العلم والرسوخ بتراجم من أخذت عنه من الشيوخ(ص43، 215)، وفهرسة المهدي الوزاني.

1. محمد بن حسنين بن محمد مخلوف العدوي المصري الأزهري المالكي الخلوتي(1355هـ).
2. محمد بن العربي العلوي(ت1384هـ).
3. التهامي بن لحسن بن العربي الفيلالي البلغمي الفاسي(ت1378هـ).
4. محمد الرهوني التطواني.
5. محمد الصادق النيفر،أجازه لما نزل ضيفا على علماء تونس عام:1323هـ.
6. أبو الشتاء ابن الحسن ابن محمد الغازي الشهير بالصنهاجي 1299هـ- 1365هـ.
7. الحبيب بن أحمد بن محمد بن الخضر الإدريسي المهاجي:1318هـ- 1348هـ.
8. محمد بن عبد السلام بن الحسن بن أحمد بن محمد بن الحاج البناني النفزي:1316هـ- 1376هـ.
9. محمد بن عثمان بن محمد بن أحمد بن عبد الحفيظ الشامي المولود عام:1319هـ.
10. محمد بن هاشم العلوي.1296هـ- 1371هـ.
11. أحمد بن محمد بن الخضر بن الفضيل بن محمد بن عبد الملك بن محمد بن أحمد العمراني،1297هـ- 1370هـ.
12. أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الكريم بن محمد فتحا الإدريسي المعروف بالشبيهي:1306هـ- 1394هـ.
13. محمد بن محمد عبد السلام الطاهري ولد عام 1314هـ.
14. محمد بن عبد السلام بن عبد الرحمن السائح ولد عام1310هـ. وتوفي عام1367هـ.

15. أبو العلاء إدريس ابن أبي محمد عبد الله بن الهاشمي ابن خضراء السلاوي المتوفى: 1328هـ.

16. الحسن بن محمد بن محمد حجاج الشفشاوني العمراني الزرهوني: 1302هـ ـ 1361هـ.

17. محمد بن أحمد بن داود الأندلسي أصلا، التطواني منشأ ودارا: 1318هـ ـ 1404هـ.

18. المختار بن محمد بن المكي السنتيسي الفاسي: 1315هـ ـ 136 ـ 89هـ.

19. المهدي بن عبد الله العلوي: 1299هـ ـ 1399هـ ـ

20. محمد العابد بن عبد الله بن عبد السلام بن علال الفاسي الفهري: 1320هـ-1395هـ.

21. عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن زيدان بن اسماعيل الحسني العلوي السجلماسي مؤرخ مكناس الشهير: 1290هـ ـ 1365هـ.

ج. آثاره العلمية:

خلف الشيخ تراثا علميا في فنون متنوعة علاوة على التلاميذ الذين درسهم. فقد كان رحمه الله عالما معلما، ومؤلفا مكثرا، كان كما قال الثعالبي: «دؤوبا على نشر العلم بدروس عامرة، وتواليف متكاثرة هو أكثر من أدركنا بالمغرب تأليفا وتصنيفا»[1]، وقد لقيت تصانيفه القبول كما قال صاحب شجرة النور الزكية: «له تآليف كثيرة أبان فيها عن كثرة الاطلاع ورزق في غالبها القبول»[2].

(1) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: (4/ 379).

(2) شجرة النور الزكية: (435، 436).

ومن مؤلفاته:

1 ـ «المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب»، والمسمى بـ «النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى»، مطبوع في إثني عشر جزءا. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 1417هـ موافق 1996م، قال فيها الدكتور عمر الجيدي في معرض مقارنتها بمعيار الونشريسي:«وإن كانت من حيث القيمة أجود من، وتمتاز عن سابقتها بنقلها فتاوى المتأخرين»[1].

2 ـ المنح السامية في النوازل الفقهية، طبعت على الحجر بفاس منذ حوالي قرن من الزمن، ونشرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في أربعة أجزاء:1412هـ/ 1992م.

3 ـ فهرسته. وقد عثرت عليها محققة بخزانة دار الحديث في بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا بعنوان «الشيخ المهدي الوزاني حياته ومؤلفاته وتحقيق فهرسته»، للطالب عبد الواحد الجيدي، بإشراف عمر الجيدي. ورقمها: ت ـ 2.1229.

4 ـ تحفة أكياس الناس بشرح عمليات فاس، شرح فيه منظومة[2] أبي زيد عبدالرحمن الفاسي[3] التي جمع فيها أهم عمل أهل فاس في عصره(ت1096هـ)، وهذا

---

(1) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الاسلامي:(105).

(2) منظومة ضمنها حوالي 300مسألة مما جرى به العمل بفاس وتصدى لشرحها صاحبها بنفسه، كما شرحها ـ إلى جانب المهدي الوزاني ـ القاضي العميري(ت1178هـ) فسماه «الأمليات الفاسية في شرح العمليات الفاسية»، وشرحها الفقيه العالم المشارك محمد بن القاسم السجلماسي الرباطي(ت1214هـ).

(3) هو أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي له تآليف منها نظم العمل الفاسي وشرح بعضه والطالع المشرق في المنطق، والباهر اختصار الأشباه والنظائر وغاية الوطر في علم السير واللمعة في قراءة=

الكتاب هو خلاصة لشرح مطول للمنظومة سماه «الشفاء الذي لا يغادر سقما ولا بأسا»، وتوجد نسخة منه بالخزانة الحسنية . وهو موجود في طبعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

5 ـ «الكواكب النيارة: حاشية على ميارة، على الدر الثمين، طبعت في جزئين.

6 ـ رسالة في «الرد على الشيخ محمد عبده» في مسألة التوسل.

7 ـ «حاشية على شرح التاودي للامية الزقاق» في القضاء .

8 ـ «حاشية على شرح التاودي لتحفة ابن عاصم» في الفقه.

9 ـ «حاشية على شرح أبي زيد عبد الرحمن المكودي لألفية أبي عبد الله محمد بن مالك، طبعت بفاس عام 1317هـ، وهي في النحو وتقع في جزئين.

10ـ «السيف المسلول باليد اليمنى في الرد على ابن مهنى» في دفع المذمة عن أهل فاس.

11 ـ شرحان على العمل الفاسي.

12 ـ تأليف في الفرق بين الطلاق البائن والرجعي.

13 ـ حاشية على شرح أبي العباس أحمد بن محمد السوداني على مقدمة ابن آجروم.

14 ـ شرح منظومة ياقوتة الحكام.

15 ـ بغية الطالب الراغب القاصد، إباحة صلاة العيدين في المسجد.

= السبعة، وألف في مصطلح الحديث والفرائض والحساب والجدل والعروض والقوافي والتوقيت، قال عنه والده كان سيوطي زمانه، مولده سنة1040هـ وتوفي سنة1096هـ ـ 1684م. شجرة النور الزكية:(1/ 456،457).

16 ـ تأليف في إباحة الخز للرجال.

17 ـ رسالة: الثريا في الرد على من منع بإطلاق بيع الثنيا.

18 ـ حاشية على شرح أبي عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي لنظم ألقاب الحديث لأبي عبد الله العربي الفاسي.

19 ـ شرح دلائل الخيرات للجزولي.

20 ـ السيف المسلول باليد اليمنى، لقطع رأس ابن مهنا.

هذه التآليف وغيرها مما لم نتعرف عليه، تشهد بغزارة الإنتاج العلمي لهذا العلَم الفقهي، ومدى حرصه على كتابة علمه، ليبقى منارة للأجيال من بعده.

ثالثا ـ منزلة الصحابة من خلال الكتاب:

أورد الوزاني كعادته في «المعيار الجديد»، أقوالا من علماء المذهب في موضوع الصحابة في الجزء الثالث من الكتاب خاصة في نوازل الخصائص. وفي الجزء الثاني عشر ـ أيضا ـ الذي لم يقسمه المصنف كعادته في الأجزاء الأخرى، وإنما جعله جامعا كعادة العلماء في تصانيفهم، سماه: (الجامع في نوازل مختلفة لاترجع إلى باب معينة)، وسيكون عمدتنا في هذا العمل نص نفيس هو عبارة عن جواب لمحمد بن عبد القادر الفاسي عن جملة أسئلة تتعلق بالصحابة الكرام، وسنعالجه باعتباره النص الأساس وننتقي من الكتاب ـ مجال الدراسة ـ نصوصا مفيدة خادمة للمقصود :

1) **النص:**

قال محمد المهدي الوزاني:«وسئل الشيخ العلامة أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي عن الصحابة بعد تسليم أنهم أفضل الأمة بحسب الصحبة، هل يحصل إثم أو يتطرق لوم إلى من قال: يوجد فيمن بعدهم من هو أعلم من بعضهم، وأعرف منه بالله، وأكثر عبادة وزهادة وغيرهما مما ينتجه العلم والمعرفة، فإن قيل بوجوده فإلى أي منزلة يبلغ فيما ذكر؟ وأيضا قد علم وسلم أن العصمة خاصة بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأن الصحابة رضوان الله عليهم ليسوا معصومين كغيرهم من البشر، فهل يتطرق لوم لمن قال: إنهم يغضبون للدنيا ويتنافسون فيها كتنافسنا نحن؟ وأيضا هل يوجد من علماء الأمة الراسخين في العلم من يفهم معاني القرآن وتأويلاته كفهم الصحابي الذي أنزل على لغته ـ وتلقاه من النبي ﷺ مشافهة ـ لذلك أو أكثر؟ وأيضا، فهل العدالة عامة لسائر الصحابة أو خاصة لبعضهم؟ وأيضا، هل الأفضلية لسائر الصحابة أو لبعضهم؟ وأيضا، هل الصحابة الذين ماتوا في زمن النبي ﷺ وهو عنهم راض وشهد جنائزهم أفضل من الذين

مـاتوا بعده؟ جوابا شافيا بذكر مـاللعلمـاء في ذلك من الأقـوال، والنـصوص الرافعـة للاحتمـال، ولكم الأجر والسلام؟

فأجاب: إن السؤال ينحصر في مباحث، نفرد كل واحد منها بجوابه إن شاء الله.

❁المبحث الأول: هل يـأثم من قال: يوجد فيمن بعد الصحابة من هو أعلم من بعضهم وأعرف منه بـالله، وأكثر عبادة وزهادة؟ وعلى القول بوجوده فإلى أي منزلة يبلغ؟

والجواب عن هذا المبحث أن مرجع مـاذكر إلى مسألة تفضيل البعض، وإنمـا يـسوغ الخوض في ذلك وأمثاله لمن تأهل للاجتهاد والنظر في أدلة الشرع، ولا إثم عليه حينئـذ إن سلم من الهوى، وكان مقصوده طلب الحق والبحث عـن حقيقـة الأمـر، وحـسب المقلد حكاية قول إمـامه لغرض صحيح مع توقي مـايخل بالأدب والحذر مـن الخطـر. والمسألة وإن لم تكن من العمليات فإن الاجتهاد سائغ فيها على مـاذهب إليه عبدالحميد الصائغ، ووافقه الشيخ ابن عرفة فقال: المسائل العلمية مـمـا يرجـع لأحكـام العقائـد لاتثبت إلا بمـا يفيد القطع اتفاقا، ومـاليس من العقائد كأفضلية بعض الـصحابة عـلى بعض ونحوه، فهذا يصح إثباته بالدلائل الظنيـة، إذ لايلـزم مـن تحـصيله بهـا إخـلال بواجب.(هـ) بخ. ويخالفه ظاهر كلام الإمـام في المحصول على مـاقاله الأبّي، وكذا كلام البيضاوي، وقد خالف المـازري عبد الحميـد أيـضا، وكـذا في كـلام القـاضي عيـاض الإحالة في المسألة على النص دون القياس، فيحتمل أنه يشترط القطع أو مطلق الـنص، ونص القاضي في المسألة: إعلم أن الفضائل والتفـضيل عنـد العلمــاء مـمــا لايـدرك بقياس، وإنمـا مداره على التوقيف، ومعنى فلان أفضل من فلان، أكثر ثوابـا عنـد الله، وأرفع منزلة لديه، وهذا مـمـالايعلم إلا بتوقيف، ولا يـستدل عليـه بكثـرة الطاعـات

الظاهرة، إذ قد يكون الثواب من الله على اليسير الخفي منها أكثر من الكثير الظاهر، وعلى صحة الإيمان وكثرة الذكر والفكر والخشية وإن كانت الأعمال الظاهرة، فيها مجال لغلبات الظنون والتفضيل.(هـ).

أما ما ورد فيه قاطع كأفضلية الصديق فلا موقع للاجتهاد فيه من غير ريب، إذ لا قياس مع قيام القاطع على خلافه، ولا يجوز خرق الإجماع، فإن وقع اختلاف لمن لم يطلع على القاطع فالحكم كما ذكره في جمع الجوامع، وإن كان ظاهر كلامه إنما هو في الأحكام المتعلقة بالعمل، فقد يجوز هنا أيضا، ونصه ـ ممزوجا ببعض شرحه للمحلّي ـ: أما الجزئية فيها قاطع من نص أو إجماع، فاختلف فيها لعدم الوقوف عليه، فالمصيب فيها واحد وفاقا، وهو من وافق ذلك القاطع، وقيل: على الخلاف فيما لاقاطع فيه وهو بعيد، ولا يأثم المخطىء فيها، بناء على أن المصيب واحد على الأصح، ومتى قصر مجتهد أثم وفاقا». هذا وقد ذهب الشيخ الأشعري إلى أن ترتيب الفضل بين الخلفاء قطعي، وخالفه القاضي الباقلاني فقال: إن فيه ضربا من الاجتهاد، فمن أداه اجتهاده إلى تفضيل أحدهم واعتقد ذلك من غير طعن على أحدهم ولا نقص فلا عتب عليه؛ لأن الخطأ في مثل هذا لايوجب التبري والتكفير والتأثيم، وأقصى مافيه أن يكون مقصرا في أمر لم يلزم العلم به؛ لأن هذا ليس من فرائض الدين(هـ). وكلامه ليس على إطلاقه لامحالة، ولابد من استثناء مافيه قاطع كما تقدم، والله سبحانه أعلم.

❁ المبحث الثاني: أن الصحابة رضي الله عنهم ليسوا بمعصومين، لأن العصمة خاصة بالأنبياء، فهل يتوجه لوم على من قال: إنهم يغضبون للدنيا ويتنافسون فيها كتنافسنا؟

والجواب عنه أنه لا يلزم من عدم العصمة وقوع المعصية، لجواز الحِفْظة[1] في حق المعصوم، وهم أحق الناس بها، فيظن بهم الجميل ماأمكن. وما ثبت من أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجم بعضهم في الزنى، وقطع يد بعضهم في السرقة، وجلد بعضهم في الخمر، دال على وقوع المخالفة منهم في الجملة، لكن ليس لنا أن نحكم باطراد الوقوع في حق جميعهم من غير ثبت، ولاباطراد وقوع كل مخالفة، فلا نعتقد إصرارهم على الذنب وإكبابهم على حب الدنيا الذي هو رأس الخطايا، وإنما جرى عليهم القدر بمافيه حد من تلك الأمور التي ذكرنا وحكمها، لحكمة تنفيذ الأحكام وإظهارها على يد الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ليقتدى به في ذلك قولا وفعلا، مع عدم إصرار من وقع منه ماوقع، ومبادرته بالتوبة كماهو معلوم مشهور في الذي طلب إقامة الحد على نفسه، وشهادة الرسول للشارب بأنه يحب الله ورسوله، والتائب من الذنب كمن لاذنب له. فما لم يثبت من المخالفات ليس لنا أن ننسبه إليهم مع الاحتمال، لأنا مامورون بحسن الظن، وباجتناب سوء الظن في حق من هو دونهم من المومنين فضلا عنهم، فالحكم على جميعهم بأنهم يغضبون للدنيا، وحمل ما يسمع مما شجر بينهم على ذلك، لايصح ولا يجوز، وهو من الخطر في الدين، والإصرار عليه إصرار على أمر عظيم، وكذلك الحكم بذلك على المعين منهم حيث لانص، لأنه سوء ظن، بل مع الثبوت يجتنب الإخبار لغير غرض صحيح، ليسلم من غيبتهم.

---

(1) الحفظة بكسر الحاء، والحفيظة: الغضب والحمية لحرمة تنتهك، لسان العرب لابن منظور: حفظ.

ولقد أحسن الشيخ تاج الدين بن عطاء الله رضي الله عنه حيث قال في كتابه التنوير: وسمعت شيخنا أبا العباس رضي الله عنه يقول: العارف لادنيا له، وآخرته لربه، وعلى ذلك تحمل أحوال الصحابة رضي الله عنهم والسلف الصالحين، فكل ما دخلوا إليه من أسباب الدنيا فهم بذلك إلى الله متقربون، وإلى رضاه منتسبون، لا قاصدون بذلك الدنيا وزينتها ووجود لذاتها، وبذلك وصفهم الحق سبحانه بقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[1]. وقال في الآية الأخرى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾[2] وبقوله: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾[3]، ونظائر هذه الآيات.

وما ظنك بقوم اختارهم الله لصحبة رسول الله ﷺ، ولمواجهة خطابه في تنزيله، فما أحد من المؤمنين إلى يوم القيامة إلا وللصحابة في عنقه منة لا تنحصر، وأياد لا تنسى؛ لأنهم هم الذين حملوا إلينا عن رسول الله ﷺ الحكمة والأحكام، وبينوا الحلال والحرام، وفهموا الخاص والعام، وفتحوا الأقاليم والبلاد، وقهروا أهل الشرك والعناد، وبحق ما قال رسول الله ﷺ فيهم: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم

---

(1) سورة الفتح: الآية 29.

(2) سورة النور: الآية 36.

(3) سورة الأحزاب: الآية 23.

اهتديتم»[1]، فقد وصفهم الله تعالى في الآية الأولى بأوصاف إلى أن قال: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾[2]، فدل ذلك من قوله ـ وهو المطلع على أسرارهم، العالم بهم في سرهم وأجهارهم ـ، أنهم ما ابتغوا مما حاولوه الدنيا، ولم يقصدوا بذلك إلا وجه الله الكريم وفضله العميم، وقد قال سبحانه فيهم: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾[3]، فقد أخبر سبحانه أنهم لا يريدون سواه، ولا يقصدون إلا إياه، وقوله في الآية: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾[4]، إشارة إلى أنه قد طهر أسرارهم، وكمل أنوارهم، فلذلك لا تأخذ الدنيا من قلوبهم، ولا تخدش وجه إيمانهم، وكيف تأخذ الدنيا من قلوب ملأها بحبه، وأشرق فيها أنوار قربه، وقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾[5]، فلو كان للدنيا على قلوبهم سلطان لكان للشيطان على قلوبهم أيضا، إذ لا يمكن الشيطان أن يصل إلى قلوب أشرقت فيها أنوار الزهد، وكنست من أوساخ الرعونة، بقوله سبحانه ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾[6]، أي ليس لك ولا لشيء من الأكوان على قلوبهم سلطان، لأن سلطان عظمتي في قلوبهم يمنع أن يكون على قلوبهم سلطان لشيء دونه.

---

(1) أخرجه ابن عبد البر في كتابه: جامع بيان العلم وفضله، وقال: هذا إسناد لا تقوم به حجة. حديث رقم 1760. جامع بيان العلم وفضله: (2/ 925).

(2) سورة الفتح: الآية 29.

(3) سورة الكهف: الآية 28.

(4) سورة النور: الآية 36.

(5) سورة الحجر: الآية 42.

(6) سورة الحجر: الآية 42.

ثم قال الشيخ تاج الدين بعد كلام ما نصه:

فإن قلت: قد زعمت أن ليس منهم من يريد الدنيا، وأنزل الله في شأنهم يوم أحد: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[1]، حتى قال الصحابة رضي الله عنهم: ماكنا نظن أن أحدا منهم يريد الدنيا حتى نزل قوله سبحانه: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[2]، فاعلم ـ وفقك الله للفهم عنه، وجعلك من أهل الاستماع منه ـ أنه يجب على كل مؤمن أن يظن في الصحابة رضي الله عنهم الظن الجميل، وأن يعتقد فيهم الاعتقاد الفضيل، وأن يلتمس لهم أحسن المخارج في أقوالهم وأفعالهم في جميع أحوالهم، في حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته، لأن الحق سبحانه لما زكاهم تزكية مطلقة لم يقيدها بزمان دون زمان، وكذلك تزكية الرسول لهم بقوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»[3].

وعن هذه الآية جوابان: أحدهما: منكم من يريد الدنيا للآخرة كالذين أرادوا الغنيمة ليعاملوا الله تعالى بما يأخذونه منها بذلا وإيثارا، ومنكم من لم يرد ذلك، وإنما كان مراده تحصيل فضل الجهاد لا غير، فلم يلو على الغنائم ولم يلتفت إليها، فمنهم الفاضل، ومنهم الأفضل، ومنهم الكامل، ومنهم الأكمل.

الجواب الثاني: أن السيد يقول لعبده ماشاء، وعلينا أن نتأدب مع عبده لثبوت نسبته منه، فليس كل ماخاطب به السيد عبده ينبغي أن يثبت للعبد، ولا أن يخاطب به، إذ

---

(1) سورة آل عمران: الآية 152.

(2) آل عمران: الآية 152.

(3) سبق تخريجه: 19.

للسيد أن يقول لعبده ماشاء، تحريضا لعبده وتنشيطا لهمته وقصده، وعلينا أن نلتزم حدود الأدب معه، وإن تصفحت الكتاب العزيز وجدت فيه كثيرا(ه) محل الحاجة من كلامه رضي الله عنه.

وفي شرح الرسالة للقلشاني: والمعتقد أن الصحابة رضي الله عنهم عدول، اختصهم الله لصحبة نبيه ونصرة دينه، وأثنى عليهم في كتابه العزيز، فكل ما وقع بينهم فليس عن هوى ولا لتحصيل دنيا، وإنما هو عن اجتهاد ورأي، والذي يجب على الكافة اعتقاد عدالتهم، وأنهم مجتهدون، وكل مجتهد في الأحكام مصيب، فمتى سمعوا شيئا من وقائعهم كفوا عن الخوض فيما لا يعلمون، و «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[1].

(1) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق، حديث رقم:691، وأخرجه الترمذي في سننه وابن ماجة وأحمد في مسنده.

❁المبحث الثالث: هل يوجد في علماء الأمة من يفهم معاني القرآن كفهم الصحابي؟

وكذا قوله فيما تقدم، فإن قيل بوجوده أي بوجود من هو أعرف بالله من بعض الصحابة أو أعلم منه أو أزهد منه فلنجعل ذلك كله بحثا واحدا ونقول في الجواب عنه: إن مطلق الاختصاص مما لا يوجب إطلاق التفضيل الشرعي، فلا ينبغي أن يكون محلا للخلاف كاختصاص المفضول بفضيلة جسمانية أو خصيصة لا تعادل فضيلة الأفضل. ومن ذلك أن يختص التابعي عن الصحابي بحفظ سورة من القرآن، أو رواية حديث ما، أو فهم مسألة، أو زيادة عدد في عمل، من حج أو عمرة، أو صوم أو صلاة. ومن أمثلتهم في رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الصحابي عن التابعي، وجمع القرآن بالروايات كثير من الأمة، ولم يجمعه كثير من الصحابة. وفي الحديث: «رب مبلغ علم أوعى من سامع»[1]، وفي حديث آخر: «أخبروني عن شجرة، فوقع في نفس ابن عمر أنها النخلة، وكان أصغر القوم، وفيهم أبوه عمر رضي الله عنهما»[2]. ومثل هذه الجزئيات لاينحصر، وإنما محل النظر الخصوصية المقتضية لإطلاق التفضيل كالمعرفة بالله التي هي مجمع الفضائل، فغير خاف أن حوزها مقتض للأفضلية حسبما دلت على ذلك النصوص الشرعية، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[3]، والأعرف بالله أتم خشية وتقوى وزهدا، وأقوى يقينا من غيره، فهو أكرم وأفضل عند ربه، هذا إن اعتبر التفضيل المستند للسبب والوصف الخاص، وإلا فقد يكون التفضيل

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع»، حديث رقم67.

(2) رواه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ماعندهم من العلم، حديث رقم: 62.

(3) سورة الحجرات: الآية 13.

بغير شيء، فإن لله سبحانه أن يفضل ماشاء على من شاء لابخصوصية زائدة في الفاضل ولالنقص في المفضول.

وبالجملة، فتفضيل شخص على آخر إنما يكون بتوقيف ممن يفضل من شاء على من شاء، أو بدليل يستند إلى كتاب أو سنة أو إجماع.

وإذا تمهد ذلك فالقول بوجود من هو أعرف بالله من بعض من ثبتت له الصحبة أو أزهد أو نحو ذلك، مرجعه إلى القول بتفضيل بعض من بعدهم عليهم، فيرجع إلى مقتضى النصوص الشرعية في ذلك، وقد تواتر حديث «خيركم قرني»[1]، فهو دليل قاطع على الأفضلية، لكنه محتمل من حيث دلالته، لتفضيل المجموع على المجموع، أو تفضيل كل واحد على كل واحد، فنشأ من ذلك اختلاف، فذهب ابن عبد البر وطائفة إلى الأول، وهو تفضيل المجموع، وأنه قد يكون في التابعين أو من بعدهم من يزيد على بعض من حصل له مجرد الرؤية، واستدلوا بجمع القرن بين الفاضل والمفضول، وبأحاديث وآثار:

منها حديث: «ليدركن المسيح أقواما، إنهم لمثلكم أو خير ثلاثا، ولن يخزي الله أمة أنا أولها، والمسيح آخرها»[2].

ومنها حديث: «تأتي أيام، للعامل فيها أجر خمسين»[3].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لايشهد على شهادة جور إذا أشهد، الحديث رقم: 2651.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الزهد جامع أقوام شتى حديث رقم36279، وإسناده متصل ورجاله ثقات، وأخرجه في كتاب الجهاد باب ما ذكر في فضل الجهاد برقم18774.

(3) رواه أبو داود في سننه باب في الأمر والنهي، حديث رقم:4341. وابن ماجة:4014. وقال الألباني: ضعيف.

ومنها حديث: «مثل أمتي مثل المطر، لايدرى أوله خير أم آخره»[1]، إلى غير ذلك، وذهب الجمهور إلى تفضيل كل فرد، لأن فضيلة الصحبة لايعدلها عمل، لمشاهدة رسول الله ﷺ.

ويجاب عما استدل به الأولون بأن ما استدل به من جمع القرن بين الفاضل والمفضول على تسليم أن المراد من القرن الزمان، لا ينهض إلا لو اقتصرنا في الاستدلال بمجرد حديث «خيركم قرني»[2]، ونحن لم نقتصر عليه لما ذكرنا من أفضلية الصحبة التي لا تعادل، وغير ذلك.

وعن الحديث الأول بأن الخيرية أو المثلية تصرف إلى وصف خاص لا على الإطلاق.

وعن الثاني بأن مجرد الأجر لايستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة. وأيضا الأجر إنما يقع تفاضله بالنسبة إلى ما يماثله في ذلك، فأما مافاز به من شاهده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من فضيلة المشاهدة فلا يعدله فيها أحد.

وعن الثالث بما قاله النووي من أن المراد من تشتبه عليه الحال في ذلك من أهل الزمان الذين يدركون عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ويرون ما في زمانه من الخير والبركة وانتظام كلمة الاسلام ودحض أمر الكفر، فيشتبه الحال على من شاهد ذلك، أي الزمانين خير، وهذا الاشتباه مندفع بصريح قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خير القرون قرني»[3]، والله أعلم.

---

(1) رواه الترمذي في سننه، كتاب الأمثال، باب مثل أمتي مثل المطر. وقال الترمذي هذا حديث حسن غريب. حديث رقم: 2869.

(2) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، الحديث رقم: 2651.

(3) أخرجه البخاري ومسلم.

وعلى كل حال فمحصول النزاع كما قيل يتمحض فيمن لم يحصل إلا مجرد المشاهدة، وبه يقع الجمع بين الأحاديث ويردها إلى وفاق.

وكلام ابن عبد البر صريح في عدم الإطلاق، وأنه يستثنى أهل بدر والحديبية. ثم من المعلوم أيضا أن ماوقع النص أو الاجماع في خصوصه خارج عن الخلاف، إذ لاقياس مع النص، وخرق الإجماع حرام، بل إذا كان المجمع عليه معلوما من الدين بالضرورة فإن جاحده كافر، وقد قيل: إن تفضيل مسجد، أي مسجد كان، على مسجد مكة والمدينة كبيرة، وبعض الناس يكفر به، وهم الأكثر، كما يكفر من يعتقد أنه أفضل من أبي بكر ﷺ أو مساو له، كذا ذكر أبو الفضل راشد في جواب له نقله صاحب المعيار، والله سبحانه أعلم.

۞ المبحث الرابع: هل العدالة ثابتة لجميع الصحابة أو خاصة ببعضهم؟

والجواب أن أهل السنة اتفقوا على أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول مطلقا، كبيرهم وصغيرهم، لابس الفتنة أم لا، وجوبا لحسن الظن بهم، ونظرا إلى مآثرهم التي لا تنحصر ولم تجتمع في غيرهم.

قال الخطيب في الكافية: عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾[2]، وقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾[3]، وقوله: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَٰجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[4]، وقوله: ﴿يَٰأَيُّهَا النَّبِيءُ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[5]، وقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَٰجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَٰناً﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[6]، في آيات كثيرة يطول ذكرها، وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها، وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم بعد تعديل الله تعالى إلى تعديل أحد من الخلق.

---

(1) سورة آل عمران: الآية 110.

(2) سورة البقرة: الآية 142.

(3) سورة الفتح: الآية 18.

(4) سورة التوبة: الآية 100.

(5) سورة الأنفال: الآية 65.

(6) سورة الحشر: الآيات: 8 ـ 10.

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرنا لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة ونصرة الإسلام، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأبناء، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، والقطع على تعديلهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المخلوقين بعدهم، والمعدلين الذين يجيئون بعدهم، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله.

ثم أسند عن أبي زرعة الرازي: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق. وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وماجاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة(ه).

وهو ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ فصل نفيس، والأحاديث الواردة في تفضيلهم كثيرة. من أدلتها على المقصود مارواه الترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث عبدالله بن مغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: «الله الله في أصحابي، لاتتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، فيوشك أن يأخذه»[1] (ه)».

والكلام في هذه الأغراض منتشر، ومناقبهم وفضائلهم لاتنحصر، وخصوصا هذا الفصل الذي هو العدالة، وما فيه متسع في كتب الأصول واصطلاح الحديث، وفي هذا القدر كفاية، والله أعلم.

(1) رواه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب لاتسبوا أصحابي، الحديث رقم: 3862. وقال الترمذي: حديث غريب.

المبحث الخامس: هل الصحابة الذين ماتوا في حياة النبي ﷺ، وهو عنهم راض وشهد جنائزهم، أفضل من الذين ماتوا بعده؟

والجواب: أن عبد البر وطائفة ذهبوا إلى ذلك، أي تفضيل من مات في حياته ﷺ، وقد رُد هذا القول بما أجمع عليه الصحابة والتابعون من أفضلية أبي بكر وعمر على سائر الصحابة، ثم عثمان ثم علي، وكتب عبد الله سبحانه محمد بن عبد القادر الفاسي كان الله له.(هـ)[1].

2) دراسة النص

1. تعريف المفتي:

أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، الفهري، المالكي، الإمام العلامة العمدة المحقق الفهامة القدوة الفاضل حافظ وقته، المتفنن في المعقول والمنقول لقبه والده بسيوطي زمانه، أخذ عن والده وابن سودة وميارة وغيرهم. له تآليف كثيرة منها نظم العمل الفاسي واختصار الأشباه والنظائر، ولد سنة1040هـ، وتوفي سنة 1096هـ[2].

2. قضايا النص:

جعل المفتي جوابه في مباحث خمسة:

- المبحث الأول: في حكم القول بوجود من هو أعلم من الصحابي وأعبد بعد عصر الصحابة ؟

---

(1) المعيار الجديد (3/ 197، 210).

(2) شجرة النور الزكية (1/ 456،457)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (4/ 336).

- المبحث الثاني: في عدم عصمة الصحابة وهل بموجب ذلك يميلون إلى الدنيا؟
- المبحث الثالث: في مسألة الأفضلية هل يوجد في علماء الأمة من هو أفهم للقرآن منهم؟ وهل الأفضلية لسائر الصحابة أو خاصة لبعضهم؟
- المبحث الرابع: هل العدالة ثابتة لجميع الصحابة أو خاصة ببعضهم؟
- المبحث الخامس: هل الصحابة الذين ماتوا في حياة النبي ﷺ، وهو عنهم راض وشهد جنائزهم، أفضل من الذين ماتوا بعده؟

❁ المبحث الأول:

ففي المبحث الأول ذكر المفتي أن مسألة الأفضلية مرجعها إلى العلماء المجتهدين؛ لأنها محل اجتهاد كما ذهب إلى ذلك بعض الفقهاء مثل عبد الحميد الصائغ والشيخ ابن عرفة، والباقلاني، لكن بشرط السلامة من الهوى وقصد الحق مع التحلي بالأدب من غير طعن في أحدهم. وذهب آخرون إلى أن المسألة توقيفية وأن المعول فيها على النص لا على النظر والقياس، وهذا مذهب القاضي عياض والمازري والبيضاوي والأشعري الذي ذهب إلى أن الترتيب بين الخلفاء قطعي.

والحاصل من كل ذلك أنه لابد أن يكون القول بأفضلية بعض السلف عن بعض صادرا عن دليل في المسألة والله أعلم.

❁ المبحث الثاني:

وفيه قاعدة أساسية؛ تقتضي إثبات العدالة لهم مع اعتقاد عدم عصمتهم و الحفاظ على الأدب معهم .

فالقاعدة تقرر عدم عصمة الصحابة ؛ وهذا لا يعني تلازم عدم العصمة مع وقوع الخطأ إذ يجوز أن يحفظهم الله من الوقوع في المعاصي. وما وقع منهم هو لحكم أرادها الله سبحانه. كالمعاصي التي استوجبت حدودا مثل الخمر والسرقة والزنا، لذلك قال محمد بن عبد القادر الفاسي: «وإنما جرى عليهم القدر بمافيه حد من تلك الأمور التي ذكرنا وحكمها، لحكمة تنفيذ الأحكام وإظهارها على يد الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ليقتدى به في ذلك قولا وفعلا، مع عدم إصرار من وقع منه ماوقع، ومبادرته بالتوبة كماهو معلوم مشهور في الذي طلب إقامة الحد على نفسه، وشهادة الرسول للشارب بأنه يحب الله ورسوله، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له. فما لم يثبت من المخالفات ليس لنا أن ننسبه إليهم مع الاحتمال، لأنا مأمورون بحسن الظن، وباجتناب سوء الظن في حق من هو دونهم من المومنين فضلا عنهم»[1]. فمن حكم ذلك تأكيد بشريتهم، وإظهار تنفيذ الأحكام للاقتداء في تنفيذها، وكذلك بيان أن التدين لايعني الخلو من الذنوب ولأن هذه الأخيرة مجال لتجلي عدد من الصفات الإلهية كالرحمة والمغفرة والعفو وقد جاء في الحكم العطائية: «لا صغيرة إذا قابلك عدله، ولا كبيرة إذا واجهك فضله»[2].

ثم إنهم رضوان الله عليهم لم يباشروا الدنيا لأجل الدنيا ولكن ابتغاء فضل الله بذلك كله، ورغبة في الدار الآخرة، وكم تساوي بضع مخالفات حصلت من بعضهم في بحر خيرهم وفضلهم، ولقد رحلوا عن هذه الدنيا تاركين لمن بعدهم من الخير الشيء الكثير، فكانت معرفتهم معرفة بالدين جعلها ابن عبد البر في مراتب العلم بعد العلم بالسنن، بل عدها أوكد آلات السنن المعينة عليها والحافظة لها، فقال، رحمه الله تعالى:

---

(1) المعيار الجديد (ص201).

(2) الحكم العطائية (ص25).

«إن أولى ما نظر فيه الطالب، وعني به العالم، بعد كتاب الله عز وجل ـ سنن رسوله ﷺ، فهي المبينة لمراد الله عز وجل من مجملات كتابه، والدالة على حدوده، والمفسرة له، والهادية إلى الصراط المستقيم صراط الله، من اتبعها اهتدى، ومن سلك غير سبيلها ضل وغوى، وولاه الله ما تولى. ومن أوكد آلات السنن المعينة عليها، والمؤدية إلى حفظها، معرفة الذين نقلوها عن نبيهم ﷺ إلى الناس كافة، وحفظوها عليه، وبلغوها عنه، وهم صحابته الحواريون الذين وعوها وأدوها ناصحين محسنين، حتى كمل بما نقلوه الدين، وثبتت بهم حجة الله تعالى على المسلمين، فهم خير القرون، وخير أمة أخرجت للناس، ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عز وجل عليهم وثناء رسوله عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه. قال الله تعالى ذكره: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ الآية[1]. فهذه صفة من بادر إلى تصديقه والإيمان به، وآزره ونصره، ولصق به وصحبه»[2].

وهذا التعديل الرباني كاف في الحكم لهم بالعدالة والقبول عند الله تعالى. لذلك تجب محبتهم، لأن محبتهم من مقتضيات الإيمان، وبغضهم من أمارات النفاق؛ قال محمد ابن عبد القادر الفاسي ـ كما ذكره المهدي الوزاني في نوازله الكبرى ـ: «وكذلك أصحاب نبينا ﷺ وأهل بيته تجب محبتهم، وبذلك يتم الإيمان ويبرأ من النفاق، فإن لأهل بيت النبي ﷺ مزية على الناس لا يدري قدرها إلا من خصهم بها، وكذلك

(1) سورة الفتح: الآية 29.

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي (1/ 1 – 2).

أزواجه المطهرات أمهات المؤمنين، وكذلك أصحابه الكرام، قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، فيوشك الله أن يأخذه، ومن يأخذه فيوشك أن لايفلته»(1). ومما أجمع عليه أهل الحق: من أحب أبا بكر فقد أقام الدين، ومن أحب عمر فقد أوضح السبيل، ومن أحب عثمان فقد استضاء بنور الله، ومن أحب عليا فقد استمسك بالعروة الوثقى، ومن قال الحسن في أصحاب محمد ﷺ فقد برىء من النفاق، وثبت في الصحيح: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار»(2)، ومناقبهم وفضائلهم لاتحصى، ومننهم علينا ومنفعتهم لدينا لاتنكر، فحق علينا تعظيمهم وتوقيرهم، وأن لانذكر أحدا منهم إلا بأحسن ذكر، وأن نمسك عما شجر بينهم، وأن نلتمس لهم أحسن المخارج، ونظن بهم أحسن المذاهب كما قاله ابن أبي زيد رحمه الله»(3).

ومن جميل ماختم به المفتي جواب المسألة الثانية؛ نص من شرح الرسالة للقلشاني هو كالآتي: وفي شرح الرسالة للقلشاني: والمعتقد أن الصحابة رضي الله عنهم عدول، اختصهم الله لصحبة نبيه ونصرة دينه، وأثنى عليهم في كتابه العزيز، فكل ما وقع بينهم فليس عن هوى ولا لتحصيل دنيا، وإنما هو عن اجتهاد ورأي، والذي يجب على الكافة اعتقاد عدالتهم، وأنهم مجتهدون، وكل مجتهد في الأحكام مصيب، فمتى

---

(1) رواه الترمذي في سننه، كتاب المناقب،باب لاتسبوا أصحابي،الحديث رقم:3862، وقال الترمذي: حديث غريب.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار،باب حب الأنصار من الإيمان، حديث رقم:3784.

(3) المعيار الجديد (12/ 126- 127).

سمعوا شيئا من وقائعهم كفوا عن الخوض فيما لا يعلمون، «ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[1].

نفهم من القاعدة إذن إثبات العدالة للصحابة رضوان الله عليهم، رغم عدم عصمتهم، ولزوم الأدب معهم فيما شجر بينهم، مع وجوب الحذر مما لفق من أكاذيب على الصحابة مما أبطله العلماء الثقات كابن العربي في كتابه النفيس «العواصم من القواصم». فأما ما وقع منهم من مخالفات فلا يسقط عدالتهم لأن «الذنوب ليست مسقطة للعدالة إذا وقعت منها التوبة» كما قال ابن العربي[2].

فمن الأدب حسن الظن بهم والتماس العذر لهم قال ابن أبي زيد القيرواني: «وأن لايذكر أحد من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب. والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمورهم وعلمائهم واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم وترك المراء والجدال في الدين، وترك كل ما أحدثه المحدثون، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وأزواجه وذريته وسلم تسليما كثيرا»[3].

وفي المعنى نفسه قال ابن جزي: «وأما ما شجر بين علي ومعاوية ومن كان مع كل منهما من الصحابة، فالأولى الإمساك عن ذكره، وأن يذكروا بأحسن الذكر، ويلتمس لهم أحسن التأويل؛ فإن الأمر كان في محل الاجتهاد. فأما علي ومن كان معه، فكانوا على الحق؛ لأنهم اجتهدوا فأصابوا، فهم مأجورون. وأما معاوية ومن كان معه، فاجتهدوا فأخطأوا، فهم معذورون. وينبغي توقيرهم وتوقير سائر الصحابة

---

(1) المعيار الجديد (3/ 204- 205).

(2) العواصم من القواصم (ص106).

(3) مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني: (ص8-9).

ومحبتهم، لما ورد في القرآن من الثناء عليهم، ولصحبتهم لرسول الله ﷺ؛ فقد قال ﷺ :«الله الله في أصحابي، لا تجعلوهم غرضا بعدي. فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله»(1)»(2).

«ومن أصول السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى:﴿وَالذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا أَلذِينَ سَبَقُونَا بِالِايمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِے قُلُوبِنَا غِلّاٗ لِّلذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾(3)»(4).

وقال الشيخ الإمام العارف بالله سيدي عبد الجليل القصري في شعب الإيمان:«الصحابة لايعدل بهم شيء، وذلك أن الفضل في المنازل إنما هو في العلم والعمل به، الموافق لرضى الله والتخلق بوصف العلم.

فأعلم الناس بعد الرسول الصحابة، لأنهم كانوا في الوقت الذي تجلى الله بكلامه لهذا العالم حين بعث النبيﷺ، فمقامهم من المعرفة والنور مقام من تعرف الله إليه وعلمه، ومن نظر الله إليه وأقبل عليه وتجلى له لايقدر أحد قدر ماجعل في باطنه وظاهره من البركات وفضائل العلم والصفات وأنواع الخيرات فافهم.

وأما العمل فالصحابة أطوع الخلق، لأنهم أفعالهم عن أمر الله عزوجل على لسان نبيه في كل نازلة تنزل بهم، ولايأمر إلا بما يحب ويرضى فأطاعوا فيماأمرهم، فوافقوا رضوانه على مشاهدة المخاطبة ومكاشفة نزول الأمر، فهم أعظم الناس منزلة وجاها،

---

(1) رواه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب لاتسبوا أصحابي، الحديث رقم:3862.وقال الترمذي: حديث غريب.

(2) القوانين الفقهية:(ص38-37).

(3) سورة الحشر: الآية 10.

(4) مجموعة الفتاوى لابن تيمية:(3/ 101).

وأوجب مدحا وثناء، فوجب حبهم لذواتهم وما هم عليه من جميل الفضائل وكريم حسن الطباع والمنازل، ووجب حبهم لإحسانهم إلى كل من يأتي بعدهم، فلهم على الكل منة عظيمة دائمة إلى يوم القيامة، فإنهم كانوا العون والأنصار لدين الله حتى ظهر واستقر، ومنهم أخذ، وهم سنوا السنن، فلهم أجرها وأجر من عمل بها، فلولاهم لكنا كفارا من لدن التابعين إلى يوم الدين، فحبهم واجب لاينكره إلا جاحد، فمن حبهم الدعاء لهم والرضى عنهم، والترحم عليهم إذا ذكروا سرا وإعلانا، والكف عما شجر بينهم، فرضي الله عن جميعهم أفضل الرضوان، في كل حين وفي كل أوان، ونسأل الله الكريم أن يرزقنا حبهم وشفاعتهم، وأن يعصمنا من الإذاية لهم والوقيعة في واحد منهم، بمنه وفضله آمين(هـ)»[1]. وقال القرطبي: «لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به، إذ كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عز وجل، وهم كلهم لنا أئمة، وقد تعبدنا بالكف عما شجر بينهم، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر؛ لحرمة الصحبة ولنهي النبيﷺ عن سبهم، وأن الله غفر لهم، وأخبر بالرضا عنهم... قال ابن فورك: ومن أصحابنا من قال إن سبيل ماجرت بين الصحابة من المنازعات كسبيل ماجرى بين إخوة يوسف مع يوسف؛ ثم إنهم لم يخرجوا بذلك عن حد الولاية والنبوة؛ فكذلك الأمر فيما جرى بين الصحابة، وقال المحاسبي: فأما الدماء فقد أشكل علينا القول فيها باختلافهم. وقد سئل الحسن البصري عن قتالهم فقال: قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا، وعلموا وجهلنا، واجتمعوا فاتبعنا، واختلفوا فوقفنا. قال المحاسبي: فنحن نقول كما قال الحسن؛ ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا، ونتبع ما اجتمعوا عليه، ونقف عند ما اختلفوا فيه ولا نبتدع

---

(1) المعيار الجديد (3/ 174- 175).

رأيا منا، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرادوا الله عز وجل؛ إذ كانوا غير متهمين في الدين، ونسأل الله التوفيق»[1].

❁ المبحث الثالث :

في مسألة التفضيل هل يوجد فعلا من هو أفضل وأعلم من الصحابي؟ هذه ـ في نظر المفتي من المسائل التوقيفية التي لايجوز القول فيها بغير نص عن نظر واستدلال. لكن الدليل القاطع من النص أنهم خير القرون؛ قال ابن العربي: «انعقاد الاجماع أنه لم يتقدمهم في الفضيلة أحد إلى يومنا هذا، ومابعدهم مختلف فيه، وأولئك مقطوع بهم، متيقن إمامتهم، ثابت نفوذ وعد الله لهم. فإنهم ذبوا عن حوزة المسلمين، وقاموا بسياسة الدين»[2]. وجاء في نوازل الوزاني: «قال الإمام أبو الفضل العقباني: «الصحابة رضي الله عنهم أفضل الأمة حسبما يدل عليه: «خير القرون قرني» وغيره من الأخبار المأثورة عن سيدنا رسول الله ﷺ، كخبر: «إن الله اختار لي أصحابي على العالمين سوى النبيئين والمرسلين»، وعلى هذا القول أهل العلم»[3].

وقد ثار بين الفقهاء إشكال في موضوع التفضيل هل يقصد به المجموع على المجموع، أم يتناول الآحاد، فذهب ابن عبد البر إلى الأول، مما يعني إمكان وجود من يزيد بمزية على أحدهم. ومذهب الجمهور أفضلية كل واحد من الصحابة على كل أحد ممن بعدهم لأن الصحبة لا يعدلها عمل. لذلك جعل ابن حجر تفضيل الصحابة عمن يأتي بعدهم من العلم فذكر أن: من أجل معارف علم الحديث النبوي (تمييز الصحابة ممن بعدهم)؛ قال ـ رحمه الله ـ :«من أشرف العلوم الدينية علم الحديث النبوي، ومن أجل معارفه تمييز أصحاب رسول الله ﷺ ممن خلفهم»[4].

---

(1) الجمع لأحكام القرآن:(16/ 321-322).
(2) العواصم من القواصم:(ص198).
(3) المعيار الجديد:(3/ 173).
(4) الإصابة في تمييز الصحابة:(1/ 153).

❁ المبحث الرابع :

المسألة هنا تتعلق بمشمولات العدالة من الصحابة هل تعمهم أم تختص ببعضهم؟ فأجاب النوازلي بأن أهل السنة اتفقوا على أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلهم عدول مطلقا. قال ابن عبد البر: «ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عز وجل عليهم وثناء رسوله عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته، ولاتزكية أفضل من ذلك، ولاتعديل أكمل منه. قال الله تعالى ذكره: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ الآية[1]. فهذه صفة من بادر إلى تصديقه والإيمان به، وآزره ونصره، ولصق به وصحبه»[2].

وجاء في المعيار الجديد: «قال الشيخ أبوعبد الله رحمه الله : وبالجملة فالمقطوع به أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلهم عدول، سادات، أجلة، مختارون عند الله تعالى على كل من بعدهم من غير تفصيل، هذا هو الذي عليه المحققون، وأجمع عليه من يعتد بإجماعه(هـ)»[3].

❁ المبحث الخامس :

في الأفضلية؛ هل الصحابة الذين ماتوا في حياة النبي ﷺ، وهو عنهم راض وشهد جنائزهم، أفضل من الذين ماتوا بعده؟ فذكر المفتي أن ابن عبد البر وطائفة ذهبوا إلى ذلك، أي تفضيل من مات في حياته صلى الله عليه وسلم، وقد رد هذا القول بما أجمع عليه الصحابة والتابعون من أفضلية أبي بكر وعمر على سائر الصحابة، ثم

---

(1) سورة الفتح: الآية 29.

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب:(1/ 1-2).

(3) المعيار الجديد (3/ 175).

عثمان ثم علي. أورد القاضي عياض عن أشهب بن عبد العزيز قال: «كنا عند مالك إذ وقف عليه رجل من العلويين وكانوا يقبلون على مجلسه فناداه: يا أبا عبد الله فأشرف له مالك، ولم يكن إذا ناداه أحد يجيبه أكثر من أن يشرف برأسه، فقال له الطالبي: إنني أريد أن أجعلك حجة فيما بيني وبين الله، إذا قدمت عليه فسألني، قلت له: مالك قال لي.

ـ فقال له: قل.

ـ فقال: من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟

ـ قال: أبو بكر، قال العلوي: ثم من؟ قال مالك: ثم عمر. قال العلوي: ثم من؟ قال: الخليفة المقتول ظلما؛ عثمان. قال العلوي: والله لا أجالسك أبدا.

ـ قال له مالك: فالخيار إليك»[1]. فالإمام مالك يفضل الخلفاء الأربعة على غيرهم، وذلك حسب ترتيبهم في الخلافة. وهذا ما سار عليه أئمة المذهب عبر توالي الأيام والأزمان، فهذا مالك الصغير ابن أبي زيد القيرواني يقول في مقدمة رسالته الفقهية:»وأن خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون، أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين»[2].

وقال ابن جزي في الفاتحة الاعتقادية لكتابه الفقهي القوانين الفقهية فيما يجب في الاعتقادات من أصول الديانات: «الباب الثامن في الإمامة؛ وفيه مسألتان: المسألة

---

(1) ترتيب المدارك (2/ 44،45)، نقلا عن عقيدة إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي رحمه الله: (ص23).

(2) مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص8).

الأولى: في إثبات إمامة الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم؛ والدليل على إمامة جميعهم من ثلاثة أوجه: أحدها: أن كل واحد منهم جمع شروط الإمامة على الكمال. والآخر: أن كل واحد منهم أجمع المسلمون في زمانه على بيعته والدخول تحت طاعته؛ والإجماع حجة. والثالث: ماسبق لكل واحد منهم من الصحبة، والهجرة، والمناقب الجليلة، وثناء الله عليهم، وشهادة الصادق ﷺ لهم بالجنة»[1].

وقال ابن أبي زيد القيرواني(310هـ - 386هـ)، في مقدمة رسالته الفقهية: «وأن خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ، وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاء الرشدون المهديون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وأن لايذكر أحد من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب»[2]. وقد نظمها الشيخ أحمد بن مشرف المالكي الاحسائي فقال:

وأن أفضل قرن للذين رأوا ... نبينا وبهم دين الهدى نصرا
أعني الصحابة رهبان بليلهم ... وفي النهار لدى الهيجا ليوث شرى
وخيرهم من ولي منهم خلافته ... والسبق في الفضل للصديق مع عمرا
والتابعون باحسان لهم ... وكذا أتباع أتباعهم ممن قفى الأثرا
وواجب ذكر كل من صحابته ... بالخير والكف عما بينهم شجرا
فلاتخض في حروب بينهم وقعت ... عن اجتهاد وكن إذا خضت معتذرا
والاقتداء بهم في الدين مفترض ... فاقتد بهم واتبع الآثار والسورا

---

(1) القوانين الفقهية لابن جزي (ص37).
(2) الرسالة لابن أبي زيد القيرواني.

وتـرك مـا أحدثـه المحـدثون فكـم ضـلالة تبعـث والديـن قـد هجـرا؟
إن الهدى مـا هدى الهادي إليـه ومـا بـه الكتـاب كتـاب الله قـد أمـرا
فلا مـراء ومـا في الديـن مـن جـدل وهـل يجـادل إلا كل مـن كفـرا؟»[1]

❁ حكم الطعن في الصحابة:

«حرص الإمـام مـالك رحمه الله كغيره من الأئمة على ذكر عقيدته في الصحابة ضمن أصوله التي نص عليها، وذلك بعد أن ظهر الوقوع في الصحابة، والقدح فيهم، والحط من شأن أبي بكر وعمر وغيرهما رضي الله عنهم جميعا، وكل ذلك بسبب الباطنية والناصبة، فمن هنا وجد الأئمة لزامـا عليهم إظهار القول الحق في شأن الصحابة، وهذا مـافعله الإمـام مـالك رحمه الله»[2]، فقد أخرج أبو نعيم عن عبد الله العنبري قال: «قال مـالك بن أنس: من تنقص أحدا من أصحاب رسول اللهﷺ، أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له حق في فيء المسلمين، ثم تلا قوله تعالى:﴿وَالذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا اُلذِينَ سَبَقُونَا بِالِايمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِے قُلُوبِنَا غِلّاٗ ﴾[3]. فمن تنقصهم أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له في الفيء حق»[4]. فلا حق في الفيء لمبغض الصحابة في نظر الإمـام.

وأمـا حكمه فيمن يبغضهم أو ينتقصهم؛ فقد أخرج أبـو نعـيم عـن رجـل مـن ولـد الزبير قال:«كنا عند مـالك فذكروا رجلا ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ، فقرأ مـالك هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ اُللَّهِ وَالذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ﴾ حتى بلـغ:﴿يُعْجِبُ اُلزُّرَّاعَ

---

(1) مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني ونظمها:للشيخ أحمد بن مشرف المـالكي الأحسائي:(ص13-14).
(2) عقيدة إمـام دار الهجرة مـالك بن أنس بن مـالك بن أبي عامر الأصبحي رحمه الله: (ص22).
(3) سورة الحشر: الآية 10.
(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:(6/ 327).

﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾[1] فقال مالك: «من أصبح في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، فقد أصابته الآية»[2]. قال القرطبي: «لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله. فمن نقص واحدا منهم أو طعن عليه في روايته فقد رد على الله رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين؛ قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَالذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ الآية[3]. وقال: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُومِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[4]. إلى غير ذلك من الآي التي تضمنت الثناء عليهم، والشهادة لهم بالصدق والفلاح؛ قال تعالى: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَاهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾[5]. وقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ إلى قوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّادِقُونَ﴾[6]، ثم قال عز من قائل: ﴿وَالذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَالِايمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ إلى قوله ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[7]. وهذا كله مع علمه تبارك وتعالى بحالهم ومآل أمرهم، وقال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم»[8]... والأحاديث بهذا المعنى كثيرة؛ فحذار من الوقوع في أحد منهم، كما فعل من طعن في الدين... وقد لعن رسول الله ﷺ من سب أصحابه؛ فالمكذب لأصغرهم

---

(1) سورة الفتح: الآية 29.

(2) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: (6/ 327). وانظر تفسير القرطبي؛ الجامع لأحكام القرآن: (16/ 296، 297).

(3) سورة الفتح: الآية 29.

(4) سورة الفتح: الآية 18.

(5) سورة الأحزاب: الآية 23.

(6) سورة الحشر: الآية 6.

(7) سورة الحشر: الآية 9.

(8) أخرجه البخاري في الصحيح (2/ 938/ ح2509).

- ولا صغير فيهم - داخل في لعنة الله التي شهد بها رسول الله ﷺ، وألزمها كل من سب واحدا من أصحابه أو طعن عليه...فالصحابة كلهم عدول، أولياء لله تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله. هذا مذهب أهل السنة، والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة»[1]. وأهل السنة والجماعة[2]، يقدمون كلام الله وهدي رسوله على كل كلام وهدي، فبمقتضى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من الأدب احترام الصحابة، وتقديرهم حق قدرهم.

(1) الجامع لأحكام القرآن(16/ 297،299).

(2) إنما سموا بذلك لعلمهم أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي ﷺ، وهم ضد الفرقة ومع الجماعة ووحدة الكلمة.

خاتمة

إن موضوع الصحابة مبحث عقدي أصيل، ومرتكز إيماني مبني على الحجة والدليل. لذلك تحدث عنه أعلام الإسلام بما يليق بمنزلته في الدين، وهكذا نجد هذا الموضوع في مصنفات العقيدة وفي ثنايا كتب الفقه ضمن مباحث العقيدة عند أهل السنة، وفي كتب الفتاوى والنوازل؛ يذكرون في ذلك فضل الصحابة وعدالتهم، والنهي عن تجريحهم والكف عما شجر بينهم مبما يفسر أن الموقف من الصحابة موقف عقدي أصيل.

وإن ورود موضوع الصحابة في كتب الفتاوى والنوازل يدل على انشغال واهتمام العقل المسلم في واقعه بالموقف من هؤلاء الصحب الكرام بناء على الحكم الشرعي، سعيا لبلوغ منازلهم تلك المنازل والأقدار التي لاتنال إلا بمثل الأوصاف التي تحلوا بها من مثل:

- ابتغاء الفضل من الله والرضوان في جانب القصد .
- تراهم ركعا سجدا في الجانب التعبدي.
- رحماء فيما بينهم وأشداء في مواقف الشدة في جانب المعاملة والسلوك الاجتماعي.

وجماع كل ذلك الإيمان والعمل الصالح، لكنهم اختصوا بمزيد فضل من الله وهو الصحبة الشريفة وتلقي الاسلام منبعه الصافي ونقله للخلف.

وإن من آفات قراءة تاريخ السلف اعتماد التفكير الجزئي الذي يركز على جزئيات أخطاء وقعت ممن سبق، وجعلها مدار الحكم النهائي عليهم، وهذا من ظاهر العلم

وسطحه، بينما يقتضي المنهج العلمي التفكير الشامل الذي من ثمراته الإحاطة بكل المكونات المشكلة لموضوع الدراسة «وخطورة التفكير الجزئي أنه تفكير انتقائي ينتهي إلى الأحكام الخاطئة المضللة، ويقود إلى تمزق وحدة الموضوع، وتجزئة الميادين والظواهر العلمية، مما ينعكس أثره على تجزئة الظواهر الاجتماعية، وتمزق وحدة الجماعات»[1].

لذلك وبنظر شامل وتفكير كلي جامع وجه فقيه المالكية ابن العربي المالكي وصاياه في العواصم من القواصم إلى المسلمين قائلا: «فأعرضوا عن الغاوين، وازجروا العاوين، وعرجوا عن سبيل الناكثين، إلى سنن المهتدين، وأمسكوا الألسنة عن السابقين إلى الدين. وإياكم أن تكونوا يوم القيامة من الهالكين بخصومة أصحاب رسول الله ﷺ، فقد هلك من كان أصحاب النبيﷺ خصمه. دعوا مامضى فقد قضى الله فيه ماقضى، وخذوا لأنفسكم الجد فيما يلزمكم اعتقادا وعملا. ولاتسترسلوا بألسنتكم فيما لايعنيكم مع كل ماجن اتخذ الدين هملا، فإن الله لايضيع أجر من أحسن عملا. ورحم الله الربيع بن خيثم فإنه لما قيل له: قتل الحسين! قال: أقتلوه؟ قالوا: نعم. فقال: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[2]. ولم يزد على هذا أبدا. فهذا العقل والدين، والكف عن أحوال المسلمين، والتسليم لرب العالمين»[3]. «فلا تكونوا ولم تشاهدوهم وقد عصمكم الله من فتنتهم ممن دخل بلسانه في دمائهم»[4].

---

(1) مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح (ص60).

(2) سورة الزمر: الآية 43.

(3) العواصم من القواصم (ص182).

(4) نفسه (ص231).

ورحم الله عمر بن عبد العزيز حيث قال: «ولقد تكلموا في الذي جرى بين الصحابة: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْئَلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[1]»[2].

تم بحمد الله وتوفيقه بتاريخ: الإثنين25 صفر1431هـ موافق11 يناير2010م ببلدة أرفود جهة تافلالت، على يد أفقر العباد إلى المولى تبارك وتعالى محمد بن عبد الرحمن الحفظاوي، غفر الله له ورحم والده آمين.

(1) سورة البقرة: الآية 133.

(2) العواصم من القواصم (ص269).

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع لعبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، تحقيق محمد حجي. طبع دار الغـرب الإسلامـي، بيـروت، طبعـة أولى/417هـ-1997م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بـن محمـد بـن عبـد الـبر تحقيق علي محمد البجاوي، طبع دار الجيل، بيروت، طبعة أولى/1412هـ-1992م.
- الإصابة في تـمييز الصحابة للإمام الحافظ أحمـد بـن علي بـن حجـر العـسقلاني دراسـة وتحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبـد الموجـود والـشيخ علي محمـد معـوض، طبـع دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى/1414هـ-1995م.
- أصول فقه الإمام مالك: أدلته العقلية للدكتـور فاديغـا مـوسى. دار التدمريـة، الريـاض، طبعة أولى:1428هـ-2007م.
- اعتقاد أهل السنة في الصحابة للدكتور محمد بن عبد الله الـوهيبي، مـن سلـسلة كتـاب البيان التي تصدر عن مجلة البيان.
- إعلام الموقعين لابن قـيم الجوزيـة، تحقيـق عـصام الديـن الـصبابطي:460/4. طبـع دار الحديث، القاهرة/1422هـ-2002م.
- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء مـن العـرب والمـستعربين والمستـشرقين لخيرالدين الزركلي (ت1976م). دار العلم للملايين، بيروت، طبعة12/1997م.
- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبـد الملـك بـن عبـد الله بـن يوسـف الجويني المتوفى سنة:478هـ، تحقيق الدكتور عبد العظيم محمـود الديـب:870/2. طبـع دار الوفاء، المنصورة، طبعة ثالثة/1412هـ-1992م.

- تحفة أكياس الناس بشرح عمليات فاس للعلامة الشريف أبي عيسى المهدي الوزاني الفاسي المتوفى عام1342هـ-1924م. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط/1422هـ-2001م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت671هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة أولى/1416هـ-1995م.
- الحكم العطائية للشيخ تاج الدين أحمد بن عطاء الله السكندري المتوفى سنة709هـطبع دار السلام، القاهرة، طبعة أولى/1427هـ-2006م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة430هـ طبع دار الكتب العلمية لبنان، طبعة أولى/1409هـ-1988م.
- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة204هـ تحقيق أحمد محمد شاكر. دار الفكر، طبعة/1309هـ
- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، اعتنى به محمد بربر، طبع المكتبة العصرية، بيروت/2008م-1429هـ
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية تأليف العلامة الجليل الأستاذ الشيخ محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف المتوفى سنة1360هـ طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى/2002م-1424هـ
- الصحبة والصحابة للدكتور أحمد علي الإمام، كتاب شهري من سلسلة دعوة الحق التي تصدرها رابطة العالم الإسلامي السنة الثانية والعشرون، العدد:214-العام1427هـ-2006م.
- (صحيح البخاري): الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن بردربه البخاري المتوفى سنة256هـ دار الفكر، بيروت، طبعة أولى/1422هـ-2002م.

- صيد الخاطر لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي المتوفى سنة597هـ دار الفكر، بيروت/1420هـ-1999م.
- عقيدة إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي رحمه الله للدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس، طبع دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الجهراء بالكويت.
- علماء الشيعة يقولون، إعداد مركز إحياء تراث آل البيت، طبعة ثانية.
- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ للإمام القاضي أبي بكر بن العربي المالكي(468هـ-543هـ)، تحقيق مركز السنة للبحث العلمي، طبع مكتبة السنة، القاهرة، طبعة خامسة/1408هـ
- فتاوى الإمام الشاطبي لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي، تحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان. مكتبة العبيكان، الرياض، طبعة رابعة/1421هـ-2001م.
- فضائل الصحابة والدفاع عن كرامتهم وبيان خطر مبغضيهم والطاعنين فيهم لعبد الله عبد القادر التليدي، طبع دار ابن حزم، بيروت طبعة أولى/1420هـ-1999م.
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي:1291هـ-1376هـ طبع دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة أولى/1416هـ-1995م.
- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، تحقيق عبد الكريم الفضيلي، طبع دار الرشاد، الدار البيضاء، طبعة أولى/1420هـ-1999م.
- لسان العرب للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري. طبع دار صادر، بيروت.

- مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني المتوفى سنة 728هـ اعتنى بها وخرج أحاديثها عامر الجزار وأنور الباز، طبع دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة، طبعة أولى/ 1418 هـ-1997م.
- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي للدكتور عمر الجيدي. منشورات عكاظ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب. للفقيه العلامة الشيخ المهدي الوزاني المتوفى عام1342هـ تحقيق الأستاذ عمر بن عباد، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط/1417هـ-1996م.
- مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، كتاب الأمة رقم:29، مركز البحوث والمعلومات، الدوحة طبعةأولى:شوال/1411هـ
- المنح السامية لأبي عبد الله محمد المهدي الوزاني. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط/1413هـ-1993م.
- موسوعة أعلام المغرب للدكتور محمد حجي، طبع دار الغرب الإسلامي، طبعة أولى/1417هـ-1996م.
- نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للإستعمار: المغرب نموذجا لأحمد العماري. طبع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة أولى/1417هـ1997م.
- النوازل الفقهية والمجتمع لمحمد فتحة. من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة عين الشق، سلسلة الأطروحات والرسائل، طبع المعارف الجديدة، الدار البيضاء/1999م.